# الصحيفة

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

العدد الرابع والعشرون – سبتمبر ٢٠١٧

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

## عدد خاص:
# الحصار

نماذج من إنتهاكات الحصار

توصيات المؤتمر الدولي

أخبار (مؤتمرات صحفية)

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
Doha - Qatar الدوحة - قطر

IFJ International Federation of Journalists

International Press Institute

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان
بالتعاون مع
الفدرالية الدولية لحماية الصحفيين
و المعهد الدولي للصحافة
نظمت مؤتمر دولي حول

# حـــــرية التعبيـــــر
# نحو مواجهة المخاطر

The National Human Rights Committee
in cooperation with
the International Federation of Journalists &
the International Press Institute held
an international Conference on

# Freedom of Expression,
# Facing up to the Threat

الدوحة، قطر ٢٤ - ٢٥ يوليو ٢٠١٧
Doha, Qatar 24 - 25 July 2017

# (حصار الإنسانية)

جاء يوم الأثنين الموافق ٥ يونيو ٢٠١٧ حاملاً خبر قطع دول المملكة العربية السعودية، والأمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر .

غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، بل تعداه إلى اتخاذ تلك الدول مجموعة من الإجراءات التعسفية تمثل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان واعتداءً صارخاً على كل القيم والمبادئ التي أرستها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، فضلاً عن أنها لم تراع أو تأخذ في الحسبان ما بين تلك الدول ودولة قطر من أواصر الأخوة وروابط الدم والعلاقات التاريخية.

إن الخلاف السياسي بين الدول واختلاف الرؤى والتصورات تجاه القضايا السياسية فيما بينها لا يجب أن ينعكس سلباً على الشعوب التي يتعين أن تكون بمعزل عن تلك الخلافات ، وألا يتم اتخاذ إجراءات عقاب جماعي ضدها بما يرقى الى جرائم دولية.

لقد جاءت الإجراءات التي قامت بها تلك الدول والقرارات التي أصدرتها من إغلاق للمجالات الجوية، والبحرية، والمنافذ الحدودية، وحظر، وحصار غير إنساني على دولة قطر لتشكل في مجموعها حزمة من الانتهاكات والمخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان سواء الحقوق المدنية والسياسية منها أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولم تقف حدود تلك الانتهاكات عند المواطنين القطريين والمقيمين على أرض دولة قطر بل طالت المواطن الخليجي في سابقة لم تشهدها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قبل ضاربة عُرْضَ الحائط جميعَ المبادئ والمعايير القانونية والحقوقية والإنسانية، فهي تعلم تماماً الترابط والتداخل الكبيرين بين مجتمعات وشعوب هذه المنطقة، من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية.

واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر من منطلق الاضطلاع بواجبها الإنساني والحقوقي، والقيام بمسؤولياتها القانونية، وممارسة اختصاصاتها وفقاً لقانون إنشائها وطبقاً لمبادئ باريس تقدم في هذا العدد من مجلة الصحيفة إصدار خاص لإلقاء الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي لحقت بحقوق الإنسان جراء تلك الأزمة مع رصد وتوثيق لها، وما قامت به اللجنة من جهود في هذا الشأن.

مريم بنت عبدالله العطية
رئيس التحرير

# الصحيفة

عدد خاص: الحصار

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر
العدد الرابع والعشرون - سبتمبر ٢٠١٧

رئيس التحرير
مريم بنت عبد الله العطية

مدير التحرير
جوهرة بنت محمد آل ثاني

هيئة التحرير
عبد الرحمن سليمان الحمادي
المستشار علي محرم
هبة الشناوي
ضياء الدين عباس

إخراج وتصميم
Finyal
CREATIVE SOLUTIONS

الخط الساخن
+974 6662 6663
عنوان المراسلة
المحرر - مجلة الصحيفة
ص.ب: 24204 الدوحة

+974 4444 4013
+974 4404 8844

www.nhrc-qa.org
@QATARNHRC
NHRCQATAR
QATARNHRC
National Human Rights Committee

contents


| | |
|---|---|
| د.المري: قرارات قطع العلاقات مع دولة قطر هي حصار وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان | ٤ |
| د. المري: مخاوف من تعرض العمالة في دول الحصار لمزيدٍ من المعاناة | ٦ |
| مؤتمر حرية التعبير في مواجهة المخاطر يستقطب أبرز المنظمات والنقابات الصحفية في العالم | ٨ |
| (حقوق الإنسان) تطالب بفتح المنفذ البري والخط الجوي المباشر لحجاج قطر | ٨ |
| د. المري: تجاوب دولي كبير لرفع الحصار عن قطر | ١١ |
| حقوق الإنسان) تجتمع مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية) الدولية | ١٢ |
| (حقوق الإنسان) ترفع شكواها للأمم المتحدة حول العراقيل والصعوبات التي يواجهها حجاج دولة قطر | ١٣ |
| د. المري يجتمع مع المدير التنفيذي لهيومن رايتس | ٢٣ |
| نماذج من إنتهاكات الحصار | ٢٩ |

٣٤ تقارير وبيانات

٤٢ ردود الأفعال

٤٥ توصيـات المؤتمر الدولي

## د.المري: قرارات قطع العلاقات مع دولة قطر هي حصار وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان

**٦ يونيو ٢٠١٧م**

**أكد** سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن قرارات قطع العلاقات التي اتخذتها (المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ومملكة البحرين) ضد دولة قطر، هي عملية حصار ترتبت عليه مخالفات وانتهاكات لاتفاقيات حقوق الإنسان والعهود والمواثيق الدولية الخاصة بذلك.

واستعرض د.المري بهذا الصدد في مؤتمر صحفي، التأثيرات السلبية والإنسانية التي وقعت على مواطني دولة قطر ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالذات الدول الخليجية الثلاث التي قطعت علاقاتها مع قطر، جراء هذا الحصار والتي اشتملت على انتهاكات لجملة من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يرقى إلى توقيع عقاب جماعي.

**ونوه** بأن هذه الانتهاكات قد طالت الحق في حرية التنقل والحق في التعليم والصحة والحق في لم الشمل والإبعاد القسري وفي الملكية الخاصة والعمل، مشيرا إلى أن اللجنة قد رصدت العديد من الانتهاكات في هذه المجالات.

**وحذر** بناء على ما تقدم، من وقوع المزيد من الانتهاكات التي تؤثر على السلم والأمن الأهليين وما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة ومتشعبة، ودعا إلى تدخل عاجل من طرف المنظمات الحقوقية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لدى حكومات السعودية والإمارات والبحرين لوقف الانتهاكات التي نتجت عن قرارات الحظر الجوي والبري والبحري وحظر السفر والإقامة.

**وقال المري**: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد أطلقت ٤ خطوط ساخنة لاستقبال الشكاوى ومعالجتها ، بالإضافة إلى إنشاء خلية أزمة تعمل على مدار ٢٤ ساعة، وستستمر في التواصل مع كافة المنظمات الحقوقية الدولية الحكومية وغيرها لرفع تلك الانتهاكات ومساعدة أصحاب الشكاوى.

**وكشف** عن أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستجتمع بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٧م مع ممثل لمنظمة العفو الدولية للتباحث معه حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تسببت فيها القرارات المذكورة.

## (حقوق الإنسان) وثقنا ٤٠٠ شكوى و ١١٣٨٧ متضرر من الحصار

**٨ يونيو ٢٠١٧م**

**أعلن** سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن رصد اللجنة لأكثر من ٤٠٠ شكوى موثقة خلال ٤٨ ساعة فقط، تقدم بها مواطنون قطريون وسعوديون وإماراتيون وبحرينيون، بسبب تعرضهم لما وصفها "جرائم دولية خطيرة" و"انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"، جراء "الحصار الجائر" الذي تفرضه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، منذ إعلان قرار قطع العلاقات الدبلوماسية.

**ولفت** د.المري في مؤتمر صحفي بمقر اللجنة إلى أن هذه "الجرائم" تتراوح ما بين "حرمان من حق التنقل والإقامة"، و"التشتيت الإجباري للعائلات، جراء حرمان أبناء من آبائهم"، و"حرمان مواطنين من حق التملك والعمل"، و"إجبار مواطنين قطريين على ترك وظائفهم"، ومغادرة الدول الثلاث خلال ٢٤ ساعة، خلافاً للتصريحات الرسمية التي أمهلتهم ١٤ يوماً.

**وأكد** أن وفد منظمة العفو الدولية "أمنيستي" المتواجد بالدوحة وثّق كافة الانتهاكات المسجلة، والتقى عدداً من الضحايا، في وقت يستعد وفد من اللجنة لزيارة عدد من المنظمات الحقوقية الدولية، والبرلمان الأوروبي، وإرسال تقارير موثقة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمات الأمم المتحدة "لشرح أبعاد وصور الإنتهاكات الخطيرة

لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المواطنون القطريون وغير القطريين من جراء الحظر"، كما سوف يقوم بتسليم تلك المنظمات تقريرا مفصلا عن الحالات المرصودة. لاتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية اللازمة اتجاه الدول الثلاث".

### مقاضاة دول الحصار

**وكشف** الدكتور المري عن تحركات للجنة للتعاقد مع مكتب محاماة دولي للتكفل بملف التعويضات للمتضررين القطريين ومواطني دول مجلس التعاون ممن تأثروا بقرارات الحصار وأغلاق الحدود التي اتخذتها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ضد دولة قطر ولجأوا إلى اللجنة.

**وأوضح** أن اللجنة عقدت اجتماعا مع جمعية المحامين القطريين وعدد من المحاميين القطريين حيث جرى تكليفهم بتحضير ملفات القضايا الخاصة بالشكاوى التي تلقتها وفقا لنظام الشكاوى القضائية.. وقال إن مكتب المحاماة الدولي سيقوم بمقاضاة ومطالبة تلك الدول بجبر الضرر أمام المحاكم الوطنية ويمكنه كذلك اللجوء إلى الآليات الدولية في إطار مبدأ "جبر الضرر " المعترف به في كافة المواثيق والأعراف الدولية .

### ٤٠٠ شكوى موثقة خلال ٤٨ ساعة

**وقال** د. المري: "تلقت إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من بعد المؤتمر الصحفي الذي عُقد بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧ وحتى نهاية يوم ٧ يونيو ٢٠١٧م عدد ما يزيد عن ٤٠٠ شكوى من مواطنين قطريين وغير قطريين أفـادوا بتضررهم الشديد جراء هذه القرارات المتخذة. أغلبها تتعلق بحظر سفر المواطنين ومنعهم من التنقل والإقامة بما يمثل انتهاكاً لهذه الحقوق، وكذلك الترحيل الإجباري للعائلات وتشتيتها وحرمان الأمهات والآباء من أبنائهم وأطفالهم، وتضرر مواطنين قطريين لديهم شركات وأعمال تجارية في الإمارات والسعودية والبحرين، أصبحوا غير قادرين على التنقل والسفر لمتابعة أعمالهم ، فضلاً عن إجبار البعض على ترك أعمالهم ووظائفهم وأنشطتهم التجارية والعودة إلى بلدانهم".

### "١١٣٨٧ متضرر سعودي وإماراتي وبحريني من "الحصار""

**ونوّه** إلى أن المتضررين من "الحصار الجائر" ليسوا فقط مواطنين قطريين، قائلاً :"رصدنا ١١٣٨٧ متضرر من مواطني الدول الثلاث المتواجدون في دولة قطر من جراء القرارات والإجراءات المتخذة من طرف دولهم، علماً بأن هذه الإحصائيات لا تشمل المواطنين القطريين المقيمين في تلك الدول"، مشيرا إلى أن الانتهاكات المتعلقة بالحق في التنقل والإقامة والملكية، مسّت ٨٢٥٤ مقيم سعودي في قطر، و٧٨٤ مقيم إماراتي، و٢٣٤٩ مقيم بحريني.

### ١٩٥٤ متضرر من انتهاك حق العمل

بالمقابل، رصدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ١٩٥٤ متضررا من انتهاكات للحق في العمل، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود ٢٤٤ سعوديا يعملون في القطاع الحكومي ، و٨٠٩ في القطاع الخاص بدولة قطر، بإجمالي ١٠٥٣. مقابل ١٨ إماراتي يعمل في القطاع الحكومي، و٥٣ في القطاع الخاص في دولة قطر، بإجمالي ٧١. إلى جانب ٢٨٠ بحريني يعمل في القطاع الحكومي، و ٥٥٠ في القطاع الخاص في دولة قطر، بإجمالي ٨٣٠.

**ونوه** إلى أن "مواطني الدول الثلاث سوف يجبرون على ترك وظائفهم في دولة قطر والعودة لدولهم بعد تلقيهم تعليمات من دولهم في هذا الشأن، وإلا تعرضوا لإجراءات عقابية وتعسفية ضدهم".

### ٥١٧٣ قطري متزوج من مواطني الدول الثلاث

وبشأن الانتهاكات التي تمس الأسر المختلطة، قال تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: "فيما يتعلق بالمتضررين بالحق في لم شمل الأسر، تشير الاحصائيات الرسمية في دولة قطر إلى وجود ٣١٣٨ قطري متزوج من سعوديات، و١٠٥٥ متزوج من إماراتيات، و٩٤٤ قطري متزوج من بحرينيات؛ بمجموعه ٥١٣٧".

بالمقابل، أحصت اللجنة ٥٥٦ قطرية متزوجة من سعوديين، و٣٨٠ قطرية متزوجة من إماراتيين، و٤٠١ قطرية متزوجة من بحرينيين.

**وحذّر** المري، قائلاً: "لقد أدت الإنتهاكات المتعلقة بلم الشمل الأسري

إلى بعض التأثيرات النفسية على الأطفال و النساء. كما أن عدم السعي الفوري لإيقافها سوف يؤدي لا محالة الى تمزيق و ضرب النسيج الأسري و الإجتماعي"، مستشهدا بعينة من المتضررين.

### ٤ آلاف طالب متضرر من انتهاك حق التعليم

كما نوّه د. المري إلى أن "بعض الشكاوى تتعلق بإجبار الطلاب القطريين على المغادرة مباشرة وعدم السماح لهم باستكمال امتحانات الفصل الأخير من السنة الدراسية في بعض البلدان المشار إليها"، مشيراً إلى وجود أكثر من ٤٦٠٠ طالب يدرسون في قطر من الدول الخليجية الثلاث التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية بالدوحة. كما تم إبعاد طلاب قطريين من الدول الثلاث فورا بعد صدور قرارا قطع العلاقات ومنعوا من اتمام اختباراتهم الدراسية.

### رصد خطابات الكراهية في الإعلام

كما أشار إلى أن "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعكف على رصد كافة خطابات الكراهية و التحريض الصادرة عن كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة وشبكة التواصل الإجتماعي للدول الخليجية الثلاث وسوف تعمل على توثيقها وتحليلها وتقديمها الى الجهات المعنية في منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية المعنية من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية و القضائية اللازمة تجاهها حيث ترقى تلك الخطابات الى مرتبة الجرائم الدولية الخطيرة"

## د. المري: مخاوف من تعرض العمالة في دول الحصار لمزيدٍ من المعاناة

**٢٨ يونيو ٢٠١٧م**

### مواطنون تحت التهديد

**وأشار** المري إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان استقبلت شكاوى عديدة لمواطنين من الدول الخليجية الثلاث، يتخوفون من ذكر بياناتهم الشخصية في تقديم الشكاوى، خشية تعرضهم لإجراءات تعسفية وعقابية من قبل الدول الثلاث، في حال عدم "الانصياع للقرارات العليا ومغادرة الدوحة فوراً"، مستدلاً بقرارات اتخذتها المملكة العربية بفرض عقوبات بالسجن لمدى ٥ أعوام ومبالغ مالية بملايين الريالات لمن يرفض مغادرة قطر فوراً. وبالمقابل، أصدرت الإمارات قرارات مماثلة بالسجن ما بني ٣ – ١٥ عاما، وغرامة ٥٠٠ ألف درهم لمن يتعاطف مع دولة قطر.

**دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري** رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في مؤتمر صحفي، للعمل لإنصاف ضحايا الحصار غير القانوني الذي تفرضه السعودية والإمارات والبحرين ومصر على دولة قطر منذ الخامس من يونيو الماضي، وجبر الضرر الذي لحقهم عبر آليات واضحة دون انتظار الحل السياسي. مرحبا بإنشاء لجنة للمطالبة بالتعويضات.

**ولفت** إلى وجود مخاوف من تعرض هذه العمالة لمزيد من المعاناة في ظل هذه الأوضاع، وللمساءلة والاتهام بمخالفة قوانين الإقامة بالمملكة.

موضحا أن الاجتماع ناقش كذلك الشكاوى التي وردت اللجنة في هذا الصدد وكيفية إيجاد حلول لها مع السلطات السعودية.

من ناحية أخرى، دعا رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان السلطات السعودية المختصة إلى تسهيل إجراءات الحج وتذليل ورفع القيود والعراقيل والصعوبات التي تعترض حجاج دولة قطر. مشيرا في هذا الصدد إلى «حملات التضييق والمعاناة التي تعرض لها معتمرو دولة قطر خلال شهر رمضان الماضي، ووصلت للأسف حد طردهم من الفنادق».

**وطالب** الدكتور المري السلطات السعودية باتخاذ موقف واضح في هذا الخصوص، لا سيما في ظل إغلاق السفارة والقنصلية السعوديتين في قطر، وبالنظر إلى أن الحجاج المقيمين يحتاجون استخراج تأشيرة دخول للمملكة.

ولفت إلى أن اللجنة الوطنية ستلجأ في حال عدم رفع تلك القيود وتسهيل إجراءات الحج وضمان أمن وسلامة الحجاج من دولة قطر إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بما فيها رفع شكوى إلى المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، واللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة /اليونسكو/ وبقية الوكالات الدولية المتخصصة، مشددا على أن تسييس الشعائر الدينية ومنع المسلمين من أداء فريضة الحج تحت أي ذريعة كانت، أمر غير مقبول.

**ونوه** المري إلى أهمية أن تتوجه حكومة دولة قطر إلى محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة بمدينة لاهاي باعتبارها أكبر جهة قانونية في العالم، لطلب رأي استشاري منها حول عدم مشروعية الحصار وعدم مطابقته لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. . مبينا أن هذه المحكمة سبق أن قدمت رأيا استشاريا بعدم مشروعية الجدار الفاصل الذي أقامته اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

**وقال** «إن العقوبات والانتهاكات الإنسانية الجماعية لدول الحصار تسمح للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتقديم شكوى لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، كونها لجنة مستقلة، حاصلة على التصنيف «A» من لجنة التنسيق الدولية بالأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومقرها جنيف.

**وأوضح** ردا على سؤال بشأن ما إذا كانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد تواصلت مع نظيراتها بمجلس التعاون واللجان المعنية بحقوق الإنسان في دول الحصار، أن الاتصالات تمت منذ اليوم الثاني للحصار، وشددت على ضرورة أن تضطلع بدورها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مع شرح تأثيرات الحصار السلبية.

**وأضاف** أن تلك اللجان «قالت إنها لم تتلق أي شكاوى وإن الحصار لا يسيء لحقوق الإنسان، لكننا نقول لهم إننا لم نقل ذلك وحدنا، وإنما قاله كذلك المفوض السامي لحقوق الإنسان وغيره من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان».

## مؤتمر حرية التعبير في مواجهة المخاطر يستقطب أبرز المنظمات والنقابات الصحفية في العالم

**١٩ يوليو ٢٠١٧م**

أعلن سعادة الدكتور علي بن صميخ المري –رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان–، أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستنظم مؤتمراً دولياً حول «معالجة المخاطر التي تواجه حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات»، يومي ٢٤–٢٥ يوليو ٢٠١٧م، بمشاركة أكثر من ٢٠٠ مشارك، بما في ذلك المنظمات الدولية و الإقليمية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية وباحثين وخبراء في مجال السياسات ومراكز البحوث وخبراء من هيئات المعاهدات ومجموعة من المقررين الخواص في منظومة الأمم المتحدة والمنظومات الإقليمية وممثلين عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والنقابات العالمية والوطنية للصحفيين، وبعض الشخصيات العالمية، كرئيس نقابة الصحفيين في بريطانيا وفرنسا وروسيا ونقابات في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغير من جميع القارات إلى جانب المنظمات الحقوقية مثل منظمة المادة ١٩ ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومركز الأبحاث «تشاتام هاوس».

### أهداف المؤتمر

ويهدف المؤتمر إلى التباحث حول كيفية تفعيل ضمانات القانون الدولي لحقوق الإنسان لحرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات، و مواجهة الإشكاليات ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تطرحها التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الاتصالات، إلى جانب دراسة سبل حماية الصحفيين ودعمهم وسبل تعزيز إعلام تعددي ومستقل وحر، سيشكل المؤتمر منبرا لتبادل الأفكار والمقترحات إلى جانب تبادل الممارسات الجيدة والمبادرات الناشئة في مجال تعزيز حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام.

وقبل ختام المؤتمر الصحافي أجاب سعادته على عدد من أسئلة الصحافيين، حيث عرج على موضوع دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في التواصل مع جهات عربية نافذة، لافتا سعادته إلى أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ الأيام الأولى للأزمة تواصلت مع نظرائها في دول الحصار إلا أنَّ أغلبها لم يتجاوب، بل آثر الصمت، كما تم إرسال خطابات رسمية لمجلس التعاون لدول الخليج ومنظمة التعاون الإسلامي إلا أنها لم ترد.

وعلق سعادته على تصريحات سفير السعودية في الأردن التي جاءت ضد قطر، لافتا إلى أنَّ التصريحات لم تأخذ بالحسبان حقوق الأسر المشتركة، كما أنها لم تأخذ بالحسبان حقوق السعوديين العاملين في قطر، أو يملكون عقارات في قطر، كما أنَّ تصريحاته لم تكن واعية لحق القطريين والمسلمين من المقيمين في ممارسة شعائرهم الدينية، لذا على الجهات المعنية في دولة الحصار مراجعة قراراتهم خاصة ما يؤثر بصورة مباشرة على المواطنين.

## (حقوق الإنسان) تطالب بفتح المنفذ البري والخط الجوي المباشر لحجاج قطر

**١٩ يوليو ٢٠١٧م**

المري: التاريخ سيشهد على ضعف الآليات العربية والإسلامية وصمتها أمام انتهاكات الحصار

أعربت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن إستيائها الشديد لصمت آليات حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التعاون الإسلامي على ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان جراء الحصار على دولة قطر، في الوقت الذي تحركت فيه آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية.

ونوه سعادة الدكتور على بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في المؤتمر الصحفي في هذا السياق بأن التاريخ سيشهد على ضعف الآليات العربية والإسلامية وصمتها أمام انتهاكات حصار دولة قطر ، مشيرا إلى أنه أطلع رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية لدى زيارته اللجنة مؤخرا على تداعيات الحصار على حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية للمواطنين والمقيمين بدولة قطر، في حين وعد هو من جانبه بإرسال خطاب في هذا الشأن الى الأمين العام للجامعة العربية.

ولفت الى أنه كان للجنة منذ بداية الحصار في الخامس من شهر يونيو الماضي ، تواصلا مع كافة المنظمات الاقليمية والدولية وبخاصة مجلس التعاون لدول الخليج العربية دون تلقيها أي رد من أمينه العام أو المسئولين بالأمانة العامة الذين كانوا جميعهم "في اجازات مفتوحة " وقال: كان حريا بهم أن يعطوا هذه القضية اهتماما أكبر كونها تمس المجلس والمنظومة الخليجية ككل ، حيث لم تستخدم آليات فض النزاعات ، ولم يفعل دور المجلس إن لم يكن من الجانب السياسي ، فمن الجوانب الإنسانية خاصة أن المفروض فيه أن يكون مجلسا لجميع شعوب دوله.

وفيما يخص مسألة الحج هذا العام ، أبدى الدكتور المري استغرابه من تصريحات بعض المسؤولين السعوديين التي اتهموا فيها دولة قطر بتدويل الحرم ، رغم أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي لجنة مستقلة تماما عن الحكومة ، ما أكسبها تصنيف ( أ ) في لجنة الإعتماد الدولي في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وشدد في هذا الخصوص على أن اللجنة لم تقم بتدويل مسألة الحرم ، كما تدعيه تلك الجهات السعودية ، بل قامت بمخاطبة المؤسسات الدولية لرفع الإنتهاك الحاصل على الحجيج من دولة قطر ووقف العراقيل أمامهم ، وتسهيل عملية الحج.

وعبر عن الأسف الشديد كون السعودية لا تزال مستمرة في عرقلة عملية الحج للمواطنين والمقيمين من دولة قطر ، مبينا أن عدد الحجاج المتقدمين رسميا لحج هذا العام بلغ ٢١,٢٥٥ حاجا ، تم اعتماد ٢٤٠٠ حاج منهم.

ونبه إلى أن آخر موعد للحجاج عن طريق البر هو تاريخ ٢٩ ذو القعدة الموافق الحادي والعشرين من شهر اغسطس ٢٠١٧م، وأن آخر أجل للحجاج عبر الجو هو تاريخ ٤ ذو الحجة الموافق السادس والعشرين من اغسطس.

وطالب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد السعودية باتخاذ موقف واضح برفع كافة القيود وبفتح خطوط مباشرة بين الدوحة وجدة أمام الطيران القطري لتسيير الحج جوا ، وكذا فتح المنفذ البري أمام حجاج بيت الله خاصة وأن هناك عددا كبيرا من محدودي الدخل وبالذات من المقيمين لا يستطيعون الذهاب جوا لأداء الفريضة.

ونبه إلى أنه في حال عدم استجابة المملكة لهذا الطلب المشروع ، ستذهب اللجنة إلى أبعد الحدود في المحافل الحقوقية الدولية لرفع الغبن عن حجيج دولة قطر و إدانة عملية تسييس الحج من طرف المملكة. كما طالب علماء الأمة وحكماءها بثني السعودية عن هذه التصرفات.

في سياق ذي صلة ، قال د. المري إن اللجنة رصدت تراجعا ايجابيا غير كاف وغير واضح من قبل السعودية فيما يتعلق ببعض انتهاكات حقوق الإنسان التي اتخذتها المملكة ضمن قرارات دول الحصار في الخامس من يونيو الماضي.

ونبه أنه بالنسبة للإمارات ، فإن اللجنة الوطنية لم ترصد فقط انتهاك الحق في التعليم ، بل رصدت تمييزا عنصريا ضد طلبة قطر الدارسين هناك ، ونوه في هذا الخصوص الى أن إحدى الجامعات الاماراتية قد أوقفت قيد طالب قطري لمجرد أنه قطري ، معربا عن أسفه الشديد لهذا التمييز العنصري ضد القطريين في الامارات حيث يمنع الطلبة القطريون كذلك حتى من دخول حسابهم على الموقع الإلكتروني في الجامعة التي يدرسون فيها ، واصفا هذا الإجراء بأنه إجحاف بحق الطلبة القطريين وتمييز عنصري ضدهم ، حيث يعاقب الناس على الجنسية والهوية ، وقال إن اللجنة لا تقبل هذه الإجراءات التي تخالف في نفس الوقت نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.

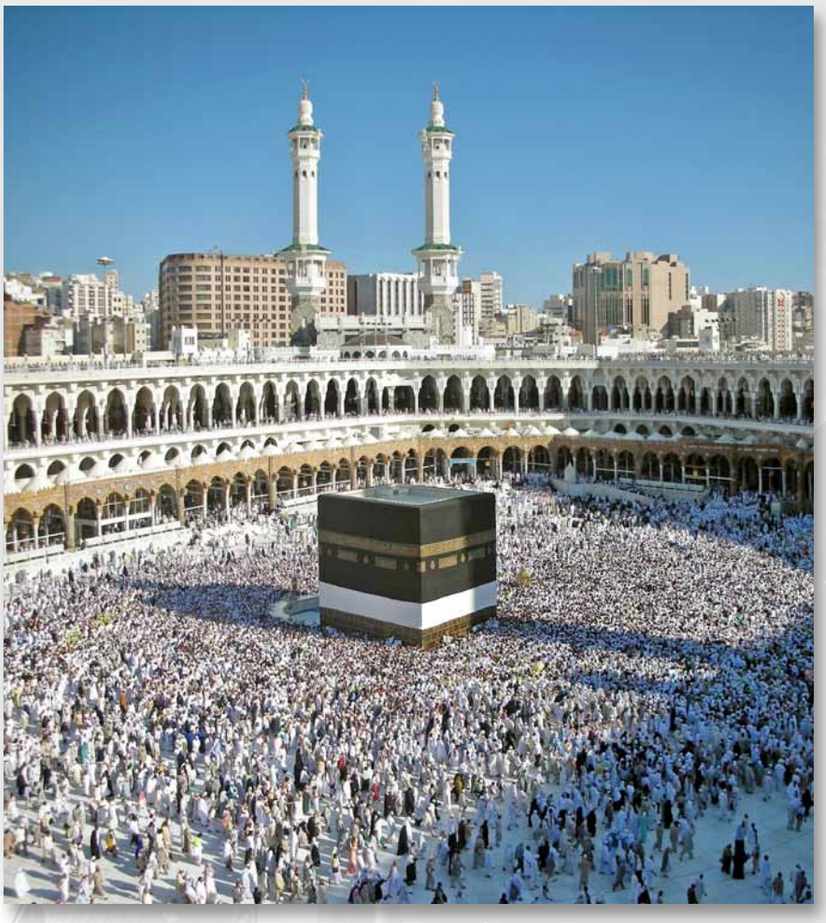

وبين في سياق متصل أن عدد الشكاوى التي تلقتها اللجنة منذ بدء الحصار وصل إلى ٣٢٦٩ شكوى تتعلق بمختلف أنواع الانتهاكات ، وقال إن شكاوى المستثمرين القطرين التي استقبلتها اللجنة بشأن الملكية بلغت ٩٨٤ شكوى ، منها ٦٠٧ شكاوى تتعلق بالسعودية و٣٣١ بالامارات و٤٦ بالبحرين ، لافتا إلى تجاهل هذه الدول لمعالجة أوضاع المستثمرين والملاك القطريين ، ما يؤكد جليا بأنه لا توجد بيئة قانونية آمنة للإستثمارات فيها وبخاصة الإمارات ، وبالتحديد في دبي.

# حصار أم مقاطعة؟

كيف نتكلم عن المقاطعة و هناك أسر تشتت و اطفال حرموا من آباءهم

كيف نتكلم عن المقاطعة و هناك طلاب و طالبات طردوا و هدد مستقبلهم

كيف نتكلم عن المقاطعة و عمال قطعت ارزاقهم

كيف نتكلم عن المقاطعة و مرضى طردوا من المستشفيات و موتى دفنوا دون حضور أسرهم

كيف نتكلم عن المقاطعة و هناك عقاب جماعي مسلط ليس فقط على مواطني و مقيمي دولة قطر بل مواطني دولهم

كيف نتكلم عن المقاطعة و معتمرين طردوا من الحرم و حجاج منعوا للذهاب إلى مكة

كيف نتكلم عن المقاطعة و قد تم إغلاق المنفذ البري الوحيد و منع دخول الدواء و الغذاء

كيف نتكلم على المقاطعة و خطاب الكراهية و التحريض على الشعب القطري و صل حتى الدعوة إلى القتل

**إذن نحنِ أمام حصار وليس مقاطعة**
**حصار تتبعه مسؤولية دولية على دول الحصار**

## د.المري يطلع "العفو الدولية" على الانتهاكات الجسيمة جراء المقاطعة

**٧ يونيو ٢٠١٧م**

إجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع وفد من منظمة العفو الدولية وذلك في إطار تحركات اللجنة لشرح الأبعاد الحقوقية والإنسانية التي نتجت عن قرارات قطع العلاقات وأغلاق الحدود التي اتخذتها كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ضد دولة قطر.

وقال الدكتور المري إنه تم خلال الاجتماع التباحث حول التطورات الأخيرة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق كل من مواطني دولة قطر والدول الثلاث المذكورة جراء المقاطعة وإغلاق الحدود مع قطر. وأوضح المري أنه تم اطلاع وفد منظمة العفو الدولية بهذه التأثيرات الحقوقية والإنسانية السالبة وتقديم تقرير مفصل له عن هذه الانتهاكات مع التأكيد على ضرورة التحرك مع المنظمات الدولية المعنية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن هذه القضايا. بينما أجرى وفد منظمة العفو الدولية بمقر اللجنة مقابلات مباشرة مع عدد من المواطنين ومواطني دول مجلس التعاون المتضررين من هذه الانتهاكات واستمع لشكاواهم وتعرف على الأضرار التي لحقت بهم بسبب إجراءات المقاطعة.

## د. المري: تجاوب دولي كبير لرفع الحصار عن قطر

**٢٢ يونيو ٢٠١٧م**

إجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اليوم بمقر اللجنة؛ بأصحاب السعادة سفراء الدول الأوروبية وكندا وأمريكا؛ بدولة قطر. وجاء الاجتماع بهدف إطلاع السفراء بكافة تداعيات الحصار المضروب على قطر على الأوضاع الإنسانية لمواطني دول مجلس التعاون. وقدم المري خلال الاجتماع شرحاً عن تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي والتحديات الإنسانية التى يواجهها المتضررون من الحصار وآليات استقبال شكاويهم التي بلغت حتى تاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٧م (٢٣٢٤) شكوى مؤكداً لهم من خلال الإحصائيات أن الخاسر الأكبر من هذه الأزمة هم مواطنوا وسكان دول مجلس التعاون.

وقام د. المري بتسليم السفراء تقارير الانتهاكات التي رصدتها اللجنة منذ بداية أزمة الحصار. وفي الوقت نفسه أطلعهم على التحركات القانونية التي تقوم بها اللجنة من شكاوى فردية وجماعية توطئة لرفعها للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو واللآليات الدولية المختصة. فضلاً عن تحضير الشكاوى القضائية التي يتم تنسيقها عبر مكتب المحاماة الدولي الذي حددته اللجنة. كما قدم المري نبذة عن تحركات اللجنة على المستوى الدولي ولقاءاته مع المنظمات الدولية ومنظمات دول المحاصرة. إلى جانب زيارته إلى العواصم الأوروبية (لندن- جنيف- باريس - بروكسل). وأكد المري خلال إجتماعه على التجاوب الدولي الكبير ورفضهم للانتهاكات الإنسانية والحقوقية جراء الحصار على قطر، من خلال إصدارهم بيانات الشجب والإدانة للإجراءات والقرارات التي قامت بها دول الحصار (المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين). كاشفاً عن تحركات للمنظمات الإنسانية الدولية لضرورة رفع الحصار وعدم ربط القضايا الإنسانية الحقوقية بالسياسة.

## د. المري يجتمع مع سفراء ألمانيا وهولندا والسويد

**٢٨ يونيو ٢٠١٧م**

إجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بأصحاب السعادة سفراء ألمانيا وهولندا والسويد وذلك في إطار الترتيبات لزيارة سيجريها د. المري لبلدانهم تبدأ يوم ٢٩ يونيو ٢٠١٧م الخميس وذلك لشرح المزيد من تداعيات الحصار المضروب على قطر علىً أوضاع حقوق الإنسان والذي تضرر منه مواطنين قطريين ومواطنين من دول مجلس التعاون.

## (حقوق الإنسان) تجتمع مع وفد كبار أعضاء المؤسسة الأمريكية للسياسة الخارجية والامن القومي

**٤ يوليو ٢٠١٧م**

إجتمع مسؤولو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر اللجنة مع كبار أعضاء المؤسسة الأمريكية للسياسة الخارجية والأمن القومي. حيث قدم لهم المسؤولون باللجنة نبذة حول الدور الذي قامت به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة الخروقات الإنسانية منذ بداية أزمة الحصار على قطر والانتهاكات التي طالت حقوق المواطنين القطريين ومواطني دول مجلس التعاون. وأكدوا ان دور اللجنة في هذه الأزمة إنحصر في رصد الشكاوى وكتابة التقارير المتعلقة بذلك ورفعها للمنظمات الدولية خاصة منظمة الامم المتحدة والعفو الدولية وهيومان رايتس ووتش. لافتين إلى أن علاقة اللجنة وتواصلها مع هذه الجهات مازال مستمراً لتزويدهم بمستجدات الوضع الإنساني جراء الحصار حيث أن هذه الجهات تتابع عن كثب تطورات أزمة الحصار على قطر. وأشاروا إلى أن منظمتي العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش قد زارتا مقر اللجنة وأجرى موفدو المنظمتين مقابلات مباشرة مع ضحايا الإنتهاكات الإنسانية في مجالات التعليم والصحة والملكية. كما قابلوا المتضررين من الأسر المشتركة بين دولة قطر ودول الحصار إلى جانب الأشخاص الذين منعوا من حقهم في ممارسة الشعائر الدينية. وتم خلال الاجتماع استعراض عدد من الأمثلة المتعلقة بتلك الانتهاكات.

## حقوق الإنسان) تجتمع مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية) الدولية

**٨ يوليو ٢٠١٧م**

أطلعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المحكمة الجنائية الدولية ملفات وتقارير الإنتهاكات الإنسانية التي إرتكبتها دول الحصار على قطر مشفوعة بتوصياتها، فيما استمعت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية سعادة السيدة/ فاتو بنسودا إلى شكاوى عدد من المتضررين الذين التقتهم مباشرة بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وكان مسؤولو اللجنة برئاسة سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية قد استبقوا لقاءات المدعية العامة مع المتضررين؛ بإجتماع تم خلاله تقديم عرض تقديمي لكافة إنتهاكات دول الحصار منذ بداية الأزمة والمتمثلة في إنتهاكات الحق في (التنقل ولم الشمل الأسري والملكية والصحة والتعليم وحرية الرأي والتعبير وممارسة الشعائر الدينية) بالإضافة إلى بث خطاب الكراهية من خلال قرارات المسؤولين بدول الحصار بمعاقبة تصل إلى ١٥ سنة في مواجهة كل من يتعاطف مع دولة قطر خلال أزمة الحصار. وقد أطلعت العطية المدعية العامة على دور اللجنة وآخر مستجدات الأزمة المتعلقة بالمسار الحقوقي. لافتة إلى أن اللجنة حريصة خلال هذه الأزمة على الابتعاد عن أية قضايا سياسية تؤثر على شفافيتها واستقلالها. وقالت العطية أن ما رصدته اللجنة من إنتهاكات يؤكد بأن ما يتعرض له المتضررون من دولة قطر ومواطني دول الحصار هو عقوبة جماعية للشعوب وإنتهاك صارخ لكافة حقوقهم الأساسية التي كفلها القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان. وأشارت العطية إلى أن ما تم رصده ليست تقارير لمجرد السرد وإنما هي وقائع حقيقية تم توثيقها ورفعها للمنظمات الدولية ذات الصلة مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية منظمة هيومان رايتس ووتش. وقد استعرضت سعادة الأمين العام خلال

الاجتماع عدد من الأمثلة للمتضررين في كافة أنواع الانتهاكات الإنسانية وخاصة المتعلقة بتشتيت شمل الأسر المشتركة.

وأوضحت العطية أن دول الحصار قامت بإصدار قرارات سريعة في حق الأسر المشتركة وبعد الضغط عليها من قبل المنظمات الدولية اتخذت إجراءات لمعالجتها ولكنها لم تكن كافية ولافعالة. وأشارت إلى أنه لولا الطبيعة الاجتماعية المحافظة للشعب القطري وبقية شعوب الخليج لوردت إلى اللجنة أرقام أكبر من تلك التي رصدتها.

وفيما يتعلق بإنتهاكات حرية الرأي والتعبير أوضحت العطية أن كافة المنظمات والنقابات الصحفية قد أدانت مطالبة دول الحصار بإغلاق شبكة

الجزيرة والقنوات التابعة لها. وأطلعت العطية المدعية العامة ما رصدته اللجنة الوطنية بشأن خطاب الكراهية والتحريض والتمييز العنصري الذي تمارسة وسائل إعلام وشبكات التواصل الاجتماعي التابعة لدول الحصار وما يشكله هذا الخطاب من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

## كشف لهم الصعوبات التي يواجهها منسوبيهم بالسعودية...د. المري يجمع مع سفراء الهند وبنغلاديش والنيبال وباكستان

**١٩ يوليو ٢٠١٧م**

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بأصحاب السعادة السفراء بدولة قطر لجمهورية الهند وجمهورية بنغلاديش وجمهورية النيبال والقائمة بالأعمال للجمهورية الباكستانية. وقدم د. المري خلال الاجتماع شرحاً للأوضاع الإنسانية القاسية التي يتعرض لها العمال من منسوبي جاليات السفراء الأربعة بالمملكة العربية السعودية جراء الحصار على قطر. وسلم المري السفراء خلال الاجتماع التقارير والإحصائيات التي رصدتها اللجنة لأعداد هؤلاء العمال. ودعا السفراء لأهمية التواصل مع سفارات بلادهم بالمملكة العربية السعودية لمعالجة أوضاع منسوبي جالياتهم. وأوضح المري أن من بين الصعوبات التي يتعرض لها العمال هنالك إنقطاع ما بينهم وبين مشغليهم في دولة قطر الأمر الذي يحول بينهم وبين توصيل مستحقاتهم المالية بسبب الحصار.

فيما توجه السفراء بالشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المجهودات التي ظلت تقوم بها منذ بداية الأزمة واهتمامها بمنسوبيهم في الدولة ودول الحصار وأكدوا متابعتهم لهذه المجهودات.

## سعادة رئيس اللجنة يلتقي بعثة المراقبة الدولية

**٢٢ يوليو ٢٠١٧م**

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر اللجنة ببعثة المراقبة الدولية التي تزور قطر. بهدف الوقوف على الانتهاكات الإنسانية جراء الحصار على دولة قطر.

وقدم د. المري خلال الاجتماع شرحاً للوفد حول ما رصدته اللجنة من انتهاكات خلفتها أزمة الحصار على مواطني دولة قطر والمقيمين على أرضها ومواطني دول مجال التعاون ممن لجأوا بشكواهم للجنة الوطنية لحقوق اللإنسان. وتناول المري خلال شرحه أنواع الانتهاكات التي تعرض لها المتضررين من الأزمة وعددها. إلى جانب التحركات الدولية والإقليمية التي أجرتها اللجنة في هذا الصدد.

بينما أجرت بعثة المراقبة الدولية المؤلفة من ٢٠ عضو (قضاة، محاميين، وحقوقيين وصحفيين وإخصائيين نفسيين)؛ أجرت البعثة مقابلات مباشرة مع المتضررين بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واشتملت هذه المقابلات على المتضررين في مجالات (الأسر المشتركة، الصحة، والملكية، والتعليم).

وتشير المنظمة في بيان صحفي إلى أن هذه الزيارة تجئ في إطار الالتزام بالمعايير المهنية المتعلقة بعمل بعثات المراقبة، والتي تقتضي الاستماع الى كل الأطراف المعنية، وأضحت المنظمة أنها قامت بمراسلة كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة من أجل الترخيص للقيام ببعثات مراقبة مشابهة قصد الاستماع لتوضيحاتها فيما نسب اليها من تجاوزات وخروقات حقوقية.

وقالت البعثة في بيانها: من خلال تجاربها السابقة في مجال البعثات الحقوقية، تهدف إلى تحقيق عدة أهداف منها الوقوف عن كثب، على حجم الخروقات الحقوقية والإنسانية التي يكون قد تسبب فيها وسيتسبب فيها هذا الحصار على المقيمين في دولة قطر وخارجها. و إجراء إتصالات ولقاءات في عين المكان وبصفة تلقائية مع المتتبعين للشأن المحلي وأعضاء من المجتمع المدني القطري. علاوة على التزود بتقارير وشهادات عن الوضع الإنساني جراء الحصار. والوقوف اللا مشروط إلى جانب شبكة الجزيرة الإعلامية في ممارسة حقها في التعبير وحماية طاقمها الإعلامي في تأدية مهمته الصحفية من غير أي شكل من أشكال التهديد. والتنسيق مع ممثلي الرأي المحلي والدولي لإيقاف كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل أو منع ممارسة الحقوق والحريات المنصوص عليها والمتعارف عليها دوليا. بالإضافة إلى التواصل مع كل المؤسسات الدولية لتحمل مسؤوليتها إزاء هذا الحصار ومخلفاته.

## (حقوق الإنسان) ترفع شكواها للأمم المتحدة حول العراقيل والصعوبات التي يواجهها حجاج دولة قطر

**٢٩ يوليو ٢٠١٧م**

خاطبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر المقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بحرية الدين والعقيدة مبديةً قلقها الشديد إزاء تسييس الشعائر الدينية واستخدامها لتحقيق مكاسب سياسية في انتهاك صارخ لجميع المواثيق والأعراف الدولية التي تنص على حرية ممارسة الشعائر الدينية ما دام ذلك لم يخل بالأمن القومي أو التدابير الصحية أو الأخلاقيات العامة للمواطنين. بينما تعتزم اللجنة إلحاق شكواها للمقرر الخاص المعني بحرية الدين والعقيدة؛ بشكوى أخرى الى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى جانب خطوات واسعة في إطار تدويل منع مواطني ومقيمي دولة قطر من اداء مناسك الحج في كافة المحافل الدولية المختصة.

وتعد هذه الإجراءات التي تؤسس لها اللجنة؛ سابقة تاريخية في ملفات الأمم المتحدة المعنية بالحق في ممارس الشعائر الدينية؛ حيث تأتي إجراءات التضييق على المواطنين القطريين في أداء شعائرهم الدينية مخالفة لكافة الشرائع والمواثيق الدولية التي سمحت حتى للسجناء، بقدر الإمكان، بأداء فروض حياتهم الدينية بحضور الصلوات المقامة، وبحيازة كتب الشعائر والتربية الدينية التي تأخذ بها طوائفهم.

وفي خطابها الذي رفعته اللجنة إلى المقرر الخاص حرية الدين والعقيدة؛ أوضحت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان أن المملكة العربية السعودية منذ بدء الحصار في الخامس من يونيو الماضي اتخذت حزمة المن الإجراءات والتدابير من شأنها إعاقة سفر المواطنين القطريين لأداء شعائر الحج والعمرة. وقالت اللجنة في خطابها:(سمحت السعودية للقطريين الدخول إلى أراضيها عبر منفذين جويين فقط وتنطبق هذه القرارات على المواطنين القطريين المقيمين خارج قطر حيث يتعين عليهم العودة إلى الدوحة ومن ثم الدخول الى الأراضي السعودية لأداء الشعائر الدينية عبر المنفذين المحددين). وأشارت اللجنة إلى أن هذه الانتهاكات تضاف إلى سلسلة من الانتهاكات التي تعرضت لها حملات العمرة القطرية خلال شهر رمضان الماضي. وقالت اللجنة:(خلال شهر رمضان تمت مخاطبت المعتمرين عبر السلطات السعودية وإجبراهم على العودة إلى قطر عن طريق الخطوط القطرية التي منعت بدورها من مغادرة المطار والعودة إلى قطر إلا في اليوم التالي). لافتة إلى أنه تم إجبار مواطنين قطريين من مغادرة الفنادق التي يقيمون فيها لأداء عمرة رمضان.

## و ترفع مزيداً من الشكاوى للمنظمات الدولية والإقليمية

**٣١ يوليو ٢٠١٧م**

واصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحركاتها الدولية الواسعة بشأن العراقيل التي تضعها السلطات السعودية أمام المواطنين القطريين والمقيمين بدولة قطر من أداء مناسك شعائر الحج. حيث الحقت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان خطابها للمقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد بالأمم المتحدة بخطابات مماثلة الى كل من :-المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ومنظمة التعاون الإسلامي .وجامعة الدول العربية. وذلك بهدف شرح الانتهاكات المتعلقة بالحق في ممارسة الشعائر الدينية .

واعتمدت الخطابات التي رفعتها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان على الحالات التي رصدتها بدءا من الانتهاكات التي واجهها المعتمرين من دولة قطر خلال شهر رمضان الماضي وانتهاءا بالصعوبات التي واجهتها الجهات المعنية بدولة قطر من إتمام إجراءات حجاج دولة قطر لهذا الموسم.

وأكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في خطاباتها أن السلطات السعودية و ضعت حزمة من العراقيل تمثلت في التضييق على حجاج دولة قطر من خلال حصر الوصول الى بيت الله الحرام من خلال منفذين جويين فقط وعن طريق الترانزيت .

وعدم وجود آلية واضحة فيما يتعلق بالتسهيلات والتحويلات المالية .

إلى جانب عدم التعاون مع الجهات المختصة بدولة قطر من اجل إتمام إجراءات الحج وذلك بوضع المزيد من الاجراءات الروتينية لعرقلة عملية الحج .

**(هناك فرقاً قانونياً بين تدويل انتهاكات حقوق الإنسان جراء الحصار، وتدويل قضية الحرمين)**

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر Doha - Qatar

وفي ذات سياق ذي صلة استنكرت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ما خرج به وزراء خارجية دول الحصار من اجتماعهم الأخير بالمنامة خاصة فيما يتعلق بالحق في تأدية المناسك الدينية. وقالت: (في الوقت الذي كانت تتطلع فيه شعوب دول الخليج و المنظمات الدولية الحقوقية لتخفيف معاناة ضحايا الحصار تفاجئ العالم بإصرار و تمادي دول الحصار في الابقاء على الانتهاكات و التلويح بالمزيد ، كما حاول وزراء خارجية دول الحصار التنصل من مسؤولياتهم الاخلاقية و القانونية و الدينية تجاه ضحايا الحصار ، بما فيهم حجاج بيت الله الحرام بإيجاد الأعذار و الاعتماد على تؤويلات قانونية غير مجدية في تبرير تلك الانتهاكات .

وفي الوقت نفسه أشارت اللجنة إلى أن ما روجت له وسائل الإعلام الرسمية للمملكة العربية السعودية مؤخراً من اتهام لدولة قطر باستهداف مكة المكرمة، قبلة المسلمين، من شأنه أن يضاعف مخاوف المواطنين والمقيمين على أرض قطر من التهديدات والمضايقات التي يمكن أن تعترضهم في حال توجههم للاماكن المقدسة ، في تجاهل صارخ لدعوات المنظمات الحقوقية إلى عدم "تسييس" فريضة الحج، وتقديم تطمينات وتسهيلات للحجاج القطريين والمقيمين، لأداء فريضة الحج.

وأكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عزمها على الاستمرار في طرح قضية انتهاكات الحق في ممارسة الشعائر الدينية في كافة المحافل الحقوقية الدولية و الإقليمية ، كما تطالب السلطات السعودية بسرعة ازالة تلك العراقيل والصعوبات وتسهيل اداء مناسك الحج لمواطني ومقيمي دولة قطر.

## لجنة الإعتماد الدولية ترفض شكوى دول الحصار بتجميد عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الـ (GANHRI)

**٢٠ أغسطس ٢٠١٧م**

صرح سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق

بدولة قطر؛ بأن لجنة الاعتماد الدولية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، قد رفضت الشكوى المقدمة ضدها من طرف دول الحصار الأربع، حيث أكدت لجنة الاعتماد بأن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، ومنذ بداية الأزمة و قبلها، قد قامت بدورها في حماية و تعزيز حقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

و كانت دول الحصار – المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات المتحدة و مملكة البحرين و جمهورية مصر العربية – تقدمت بشكوى مشتركة، بتاريخ ٧ اغسطس ضد اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر، إلى المفوضية السامية لحقوق الانسان باعتبارها سكرتارية لجنة الاعتماد الدولية، وبصفتها ايضا كمراقب دائم لدى لجنة الاعتماد بالتحالف، حيث طلبت تلك الدول من لجنة الاعتماد اتخاذ الاجراءات المناسبة لتجميد عضوية اللجنة الوطنية من قائمة المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ، كما طالبت احتياطا اعادة تصنيف الدرجة (A) الذي تحتله اللجنة و إسقاطها إلى درجة أدنى ، كما طالبت أيضا بمراجعة جميع أنشطة اللجنة الوطنية، قبل و خلال الأزمة للنظر في مدى تطابق مع ولايتها و فقا لمبادئ باريس.

وتعتبر هذه الشكوى الأولى من نوعها في تاريخ عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم، حيث تدخل في إطار عرقلة عمل اللجنة، والتضييق عليها و منعها من فضح الانتهاكات الناجمة عن الحصار في المحافل الدولية، و ذلك من خلال النيل من سمعتها، ومصداقيتها إقليميا و عالميا.

كما صرح الدكتور المري بأن هذا القرار هو انصاف لضحايا حقوق الإنسان جراء الحصار، ودعم لقضيتهم، كما يعتبر انتصارا ليس فقط للجنة الوطنية بل لكافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وللمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم، كما يعتبر هذا القرار أيضا شهادة تعتز بها اللجنة الوطنية ، وتأكيدا على استقلاليتها ومصداقية عملها.

كما توجه المري بالشكر للجنة الاعتماد في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، على دعم عمل اللجنة الوطنية و حرصها الدائم على استقلاليتها و مصداقية عملها كما توجه أيضا الشكر الى المفوضية السامية لحقوق الانسان بالأمم المتحدة و كافة المنظمات الدولية الحقوقية على إدانتها للانتهاكات، وعملها مع اللجنة الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان .

وأخيرا دعا منظمات المجتمع المدني في دول الحصار للتعاون و العمل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لمعالجة الانتهاكات، و الأوضاع الإنسانية الكارثية على مواطني دول مجلس التعاون جراء الحصار؛ و بخاصة على الأسر المختلطة، والطلبة المتضررين إلى جانب الملاك و المستثمرين . كما دعا لتحييد العمل الحقوقي والإنساني عن أية خلافات سياسية.

وأكد المري في نهاية حديثه بأن اللجنة الوطنية مستمرة في عملها لمناهضة الانتهاكات الناجمة عن الحصار؛ وستكثف جهودها في المحافل الإقليمية، والدولية لإنصاف الضحايا في إطار ولايتها القانونية ووفقا لمبادئ باريس.

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

National Human Rights Committee

Doha - Qatar الدوحة - قطر

GANHRI

Global Alliance of National Human Rights Institutions

## د. المري يسلم المفوضية السامية لحقوق الإنسان انتهاكات الحصار على قطر

**جنيف: ١٤ يونيو ٢٠١٧م**

إنتقل وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري من لندن إلى جنيف حيث تنعقد الدورة ٣٥ لمجلس حقوق الإنسان. واجتمع د. المري مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب الإجراءات الخاصة المعني بكافة المقررين الخواص بالأمم المتحدة. وسلم المري المسؤولين الأممين ملفات الإنتهاكات التي تعرض لها القطريون مواطني بعض دول مجلس التعاون العاملين بالدولة جراء حصار بلادهم على قطر.

## حقوق الإنسان تطالب بتحييد الملف الإنساني عن أية إجراءات سياسية وعدم استعماله كورقة للتفاوض

**جنيف: ١٦ يونيو ٢٠١٧م**

حث سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي على القيام بمزيد من التحركات لرفع الحصار عن دولة قطر وكذلك العمل على إنصاف ضحايا الحصار ووجوب تحييد الملف الإنساني وحقوق الإنسان عن أية إجراءات سياسية وعدم استخدامه للضغط السياسي أو ورقة للتفاوض.

ودعا المري في مؤتمر صحفي بجنيف المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى إرسال وفد في القريب العاجل للوقوف عن قرب على الانتهاكات التي ترتبت على هذا الحصار لافتا إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستلجأ للتعاقد مع مكتب محاماة دولي لتحضير الملفات القضائية ومطالبة الدول المحاصرة بالتعويضات للضحايا طبقا لمبدأ «جبر الضرر» المنصوص عليه في مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان.

ونبه إلى أنه في حال تمادي هذه الدول في انتهاكاتها وعدم رفع الحصار ستطالب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق مؤكدا أن اللجنة ستسخر جهودها مع العديد من المنظمات الدولية لهذا الغرض.

### إنتهاك الحق في التعليم

كما أشار إلى أن اللجنة ستقوم بتحريك شكاوى حول انتهاكات الحق في التعليم أمام منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم «اليونسكو» في باريس لإنصاف التلاميذ والطلبة القطريين الذين تم طردهم من تلك الدول وأيضا الطلبة المنتمين للدول الثلاث الذين تم تهديدهم لترك دراستهم بدولة قطر.

### الأمم المتحدة

ووجه الدكتور المري نداء لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لإدانة ما يحدث من انتهاكات جراء الحصار كما وجه نداء آخر للمقررين الخواص بالمنظمة الدولية لاتخاذ إجراءات ونداءات بهذا الصدد والتحقيق في الانتهاكات كل حسب اختصاصه كما دعا المنظمات الدولية والإعلام الدولي بسرعة التدخل وتسليط مزيد من الضوء على هذه المآسي الناتجة عن الحصار، مشددا على ضرورة رفع هذه الدول لحصارها فورا كونه ينافي كافة الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان داعيا إياها إلى تحمل تبعات ذلك وفقا للمسؤولية الدولية للدول.

### مخالفة دولية

ووصف هذه الإجراءات القسرية وأحادية الجانب من قبل دول الحصار بأنها عقاب جماعي وجريمة دولية مست فئات عريضة من المجتمع وأثرت على الكثير من الحقوق.

### ٣٠٠ منظمة دولية

واستعرض رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا السياق أنواعاً من هذه الانتهاكات وقدم بعض الإحصاءات والحالات الناجمة عن الحصار منوها إلى أن اللجنة على تواصل يومي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومع العديد من المنظمات الدولية المعنية كما قامت اللجنة أيضا بمخاطبة ٣٠٠ منظمة دولية وإقليمية وتزويدها بتقارير ومعلومات مفصلة عن أوضاع الضحايا.

وأضاف: خاطبنا أيضا بعض الجمعيات والمؤسسات الوطنية للدول الثلاث لحثهم على التدخل ومعالجة الأوضاع الحقوقية والإنسانية لمواطنيهم المتضررين وكذلك للقطريين خاصة الطلبة والأسر المختلطة والمستثمرين حيث تم التواصل مع الجمعية السعودية لحقوق الإنسان لأن الهيئة السعودية لحقوق الإنسان لم ترد على إتصالنا كذلك الجمعية الإماراتية لحقوق الإنسان.

### حقوق مدنية

وأشار، لقد قامت بعض الدول الخليجية وهي السعودية والإمارات والبحرين، من قطع العلاقات الدبلوماسية الى حظر جوي و بحري و بري

نتج عنه إغلاق الموانئ، والأجواء أمام الملاحة القطرية، إضافة إلى حظر سفر مواطني هذه الدول إلى قطر، ومنع دخول المواطنين القطريين إليها، في مخالفة صريحة للمواثيق والأعراف الدولية والإقليمية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والتي انضمت اليها تلك الدول. كما أن تلك الإنتهاكات الجسيمة لا تمس فقط حقوق المواطنين القطريين بل تتعداه الى المساس بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لغير القطريين.

**نداء للمجتمع الدولي**

وأشار د. علي المري إلى مجموعة من المطالبات والنداءات منها توجيه نداء للمجتمع الدولي لمزيد من التحركات لرفع الحصار و إنصاف الضحايا، كما يجب تحييد الملف الإنساني وحقوق الإنسان عن أية إجراءات سياسية ولا يمكن إستعماله للضغط السياسي أو كورقة للتفاوض.

كما وجه نداء للمقررين الخواص باتخاذ إجراءات عاجلة ونداءات والتحقيق في الإنتهاكات كل حسب إختصاصه. و للمنظمات الدولية بسرعة التدخل و اللجنة على استعداد لتسهيل كافة الإجراءات لهم للوصول الى الضحايا مباشرة. وللإعلام الدولي لمزيد من تسليط الضوء على هذه المآسي الناتجة عن الحصار.

## وصف الحصار على قطر بجدار برلين ثانٍ رئيس اللجنة يحمل دول البرلمان الأوروبي مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية تجاه الحصار

**بروكسل: ٢٠ يونيو ٢٠١٧م**

شدد سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر على أهمية أن تتحمل دول البرلمان الأوربي مسؤولياته الإنسانية والأخلاقية والقانونية تجاه أزمة الحصار على قطر الذي شبهه بجدار برلين لما يترتب عليه من آثار إنسانية, قاسية لا تؤثر على مواطني وسكان دولة قطر فحسب وأنما تتجاوزها إلى مواطني وسكان الدول الثلاث المتسببة في الحصار(المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين. فيما أكد أعضاء البرلمان الأوروبي أن دولة قطر تلعب دورا هاماً في محاربة المجموعات الإرهابية ويجب أن تستمر في لعب هذا الدور الهام. وأشاروا إلى أنهم سيناقشون قضية حصار قطر على مستوى لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي وفي لجنة العلاقات الخارجية وأنهم يحيلون تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر الخاص بإحصاءيات الانتهاكات الإنسانية جراء الحصار؛ إلى كل البرلمانيين و إلى لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي .

بينما طالب د. المري البرلمان و الاتحاد الاوروبيين بالعمل المكثف على الوقف الفوري للحصار و إدانته إلى جانب تشكيل لجنة من البرلمان الأوروبي لزيارة مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر للإطلاع عن قرب على مآساة الضحايا و الإلتقاء بهم. وقال المري: نحن على استعداد لزيارة المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومناقشتهم في تأثير قرارتهم تجاه قطر على حقوق الإنسان على جميع سكان دول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد د. المري إلى عدم قانونية ومشروعية وأخلاقية هذا الحصار الذي ترتبت عليه آثار اجتماعية سالبة هددت القيمة الاجتماعية التي عرفت بها دول الخليج من ترابط الأسر الممتدة والمشتركة التي بدأت في تفكيكها هذه الأزمة في سابقة إنسانية لم يشهدها التاريخ. وقال: (لقد فرقت هذه الأزمة بين المرء وزوجه) والأب وأبنائه والأم وبناتها بصورة لا يقبلها ضمير العالم الإنساني.

وتوجه سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشكر للعديد من الدول الأوربية على مواقفها الواضحة من الحصار على قطر منوهاً في الوقت نفسه إلى متانة الشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ونظيراتها من المؤسسات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي.

ودعا المري إلى ضرورة تحييد ملف حقوق الإنسان و الملف الإنساني من أية خلافات سياسية وقال: لا يمكن أن نستعمل المدنيين و الشعوب كرهائن لتحقيق أهداف سياسية أو كورقة ضغط. مؤكداً في الوقت نفسه أن بلاده لم و لن تتعامل بالمثل أمام هذه الانتهاكات و الجرائم الذي يتعرض له مواطني و مقيمي دول مجلس التعاون الخليجي. مستنكراً في الوقت نفسه ما وصفه بالسكوت الصادم لكافة آليات حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية و منظمة التعاون الاسلامي و مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وقال: إن من المفارقات العجيبة أننا نظمنا خلال شهر فبراير الماضي مؤتمر دولي كبير مع الأمم المتحدة حول مقاربات حقوق الإنسان لمعالجة حالات الصراع في المنطقة العربية بحضور كبير لوفود الدول المحاصرة و ها نحن نتعرض لأبشع الإنتهاكات.

من ناحيتهم أكد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوروبي أنهم ناقشوا تدعيات الحصار على إنتهاكات حقوق الإنسان على المواطنين واعتبروا ما يحدث لعبة جيو سياسية من تلك الدول الثلاث، وقالوا: لقد اضطلعنا على تقارير اللجنة الوطنية و يجب أن يتوقف الحصار ولا نريد جدار برلين آخر في القرن ٢١. ولفتوا إلى ان دولة قطر تلعب دورا في محاربة المجموعات الإرهابية و لا تنازل على ذلك. وأشاروا إلى أنهم سيناقشون قضية حصار قطر على مستوى لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبـي وفي لجنة العلاقات الخارجية. وكشفوا بـأن المؤسسات الأوروبية قد علمت بدعوة اللجنة لإصدار بيان و زيارة وفد البرلمان إلى مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر.

**إجتماعات مكثفة**

بينما دخل وفد اللجنة برئاسة د. المري في إجتماعات مكثفة مع كبار مسؤولي السياسة الخارجية وملفات حقوق الإنسان بالاتحاد والبرلمان الأوربيين. حيث التقى سعادته مع ميشيل أليوت ماري رئيسة وفد العلاقات مع شبه الجزيرة العربية كما أجرى د. المري اجتماعاً ثلاثياً مع سعادة السيد/ ستافروس لامبرينيديس الممثل الأوروبي الخاص لحقوق الإنسان وسعادة السيدة/كايرا أوبراين رئيسة مجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان في مجلس الاتحاد الأوروبي. إلى جانب المسؤول عن ملف دولة قطر في هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي.

وشرح المري خلال لقاءاته التداعيات الحقوقية والإنسانية جراء الحصار المضروب على دولة قطر ومآلاته الكارثية على أوضاع حقوق الإنسان بمنطقة الخليج مؤكداً عدم مشروعية الحصار من منظور القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان. وطالب بضرورة تحديد المسؤوليات الدولية في مواجهة دول الحصار (المملكة العربية السعودية و الإمارات والبحرين).

## د. المري يجري إجتماعات مع مسؤولي ملفات حقوق الإنسان بالخارجية الألمانية. ويجتمع مع رئيسة التحالف العالمي (GANHRI)

**برلين: ٣٠ يونيو ٢٠١٧م**

أجرى سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري مجموعة من اللقاءات على مستوى الخارجية الألمانية حيث إجتمع مع السيد/ فيليب أكرمان، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والمغرب، والسيدة ياسمين باموك، مسؤولة مكتب حقوق الإنسان. وبحث المري خلال هذه الإجتماعات تداعيات أزمة الحصار على أوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة.

بينما إجتمع سعادة د. المري بالعاصمة الألمانية برلين بسعادة البروفسيرة الدكتورة/بيتا رودولف رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. حيث قدم سعادة رئيس اللجنة شرحاً مفصلاً حول الإنتهاكات الإنسانية التي وقعت على المواطنين القطريين ومواطني دول مجلس التعاون الخليج العربي والمقيمين جراء الحصار المضروب على دولة قطر. ونقل د. المري لرئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية تخوفه من وقوع مزيد من الانتهاكات الإنسانية بعد تهديد دول الحصار من فرض المزيد من العقوبات على الشعب القطري والخليجي بشكل عام الأمر. بالإضافة على التحريض التي تبثه فضائيات دول الحصار للقيام بعمليات إرهابية تستهدف دولة قطر ومواطنيها في تحدٍ سافر لقانون مكافحة الإرهاب والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

مشيراً إلى أن شكاوى المتضررين في تزايد مستمر حيث طالت إنتهاكات دول الحصار الحق في التنقل والإقامة ولم الشمل الأسري والملكية والتعليم والصحة والعمالة المهاجرة فضلاً عن الحق في ممارسة الشعائر الدينية. مؤكداً أن هنالك نحو ٣٠ ألف أسرة مشتركة بين دولة قطر ودول الحصار تم تشتيتها بقرارات إجلاء مواطنيهم عن دولة قطر وطرد المواطنين القطريين

من بلادهم..

وفيما يتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير لفت المري إلى أن هنالك تفهم واسع من المنظمات الدولية على أعلى مستوياتها أدانت مطالبات دول الحصار التي تنتهك هذا الحق وقال المري: قد أكدت تلك المنظمات وعلى رأسها المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الإصرار على إغلاق قناة الجزيرة سابقة غي تاريخ الإعلام الحر وأن المطالبة بإغلاقها غير مقبولة وتغوض بشكل خطير حرية الرأي والتعبير.

من جانبها أشادت البروفسيرة الدكتورة/ بيتا رودولف رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالدور الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر خلال هذه الأزمة وشجعت رودولف على ضرورة إستمرار اللجنة للقيام بهذا الدور الهام. وقالت: في مثل هذه الأوضاع نحن بحاجة إلى تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أكثر من أي وقت مضى.

## اللجنة توقع إتفاقاً مع مكتب المحاماة الدولي لاليف لتولى قضايا المتضررين من الحصار على قطر

**جنيف: ١ يوليو ٢٠١٧م**

وقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع مكتب لاليف العالمي للمحاماة بجنيف عقداً يتولى بموجبه الطرف الثاني (لاليف) تولي قضايا متضرري الانتهاكات الإنسانية جراء الحصار على قطر من المواطنين القطريين أو مواطني مجلس دول التعاون ممن لجأوا بشكاويهم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. بالإضافة للملاحقة القانونية لقناة العربية في مزاعمها وإفتراءاتها على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر. وقد وقع عن اللجنة رئيسها سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري فيما وقع عن مكتب المحاماة رئيسه الدكتور/ فيجو هيسكانن.

وأوضح سعادة رئيس اللجنة أن مكتب المحاماة الدولي الذي تم التوقيع معه وأحيلت له كافة شكاوى المتضررين ذو خبرة واسعة في مجال قضايا حقوق الإنسان هنالك العديد من الآليات التي سيعمل من خلالها هذا المكتب واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر عبر المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي أو من خلال المحكام الوطنية في دول الحصار نفسها. لافتاً إلى ان المكتب سيقوم بدراسة كل حالة على حدا ليتم تحديد آلية الحل التي تناسبها. وأكد د. المري أن مكتب المحاماة سيقوم بتوثيق القضايا حسب إجراءات التقاضي في المحاكم و إلى جانب اللجوء آلى المحاكم الوطنية للدول المحاصرة لطلب البث في القضايا و التعويضات.

وأشار المري إلى أن هنالك إجراءات وتحركات قانونية وقضائية أقوى سيقوم بها مكتب المحاماة السويسري. وفضل المري عدم الكشف عنها لسريتها. وقال:(حتى لو حُلت الأزمة على المستوى السياسي والدبلوماسي ستستمر الإجراءات القانونية إلى منتهاها حتى يعود الحق لأهله).

ودعا المري كل من تضرر من إنتهاكات الحصار على قطر بتوثيق شكواهم لدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سواء كانت إنتهاكات في الحق في العمل أو التنقل أو الإقامة أو لم الشمل الأسري أو الملكية أو أيّاً من الانتهاكات الإنسانية. لافتاً إلى ان اللجنة وثقت في تقاريرها أكثر من ٢٤٥٠ شكوى منذ بداية أزمة الحصار وقال: هذه الشكاوى الموثقة سيتم تحويلها لمكتب المحاماة الدولي ليتعامل معها وفق ما ورد في مبدأ جبر الضرر الذي أقرته الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أو حتى عبر الإجراء الخاص أو ما يعرف دولياً بالإجراء (١٥٠٣) وقال د. المري: هذا الإجراء وضع من أجل التصدي للأنماط الثابتة للانتهاكات الجسيمة، والمؤيَّدة بأدلة موثوق بها، لجميع حقوق الإنسان وجميع الحريات الأساسية التي تقع في أي جزء من أجزاء العالم وفي أي ظرف من الظروف. وأضاف: في هذه الحالة يحتفظ إجراء الشكاوى بطابعه السري بغية تعزيز التعاون مع الدولة المعنية. ويتعين أن يكون الإجراء، موجهاً لخدمة الضحايا وأن يُعمل به في الوقت المناسب.

وقال المري: يمكن لأي متضرر وثق حالته باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن يتم تعويضه وفق القانون الدولي. وأضاف:يمكن لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الأزمة الحصول على إنصاف فعّال و جبر الضرر على أساس هذه المعايير القانونية المعترف بها،

من ناحيته قال الدكتور/ فيجو هيسكانن رئيس مكتب المحاماة الدولي والمختص في التحكيم الدولي والمنازعات: إن هنالك عدد كبير من الشكاوى التي سجلتها اللجنةالوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ونحن بصدد إتخاذ العديد من الخطوات تتلخص في تجميع هذه الشكاوى ومراجعة الأدلة ودراسة كل شكوى على حدا لتحديد الجهة القضائية التي تناسبها

## د. المري يجتمع مع مسؤول ملفات حقوق الإنسان بالخارجية الهولندية

**أمستردام: ٤ يوليو ٢٠١٧م**

إجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة الهولندية أمستردام بسعادة السيد بيتر فان دير فليت رئيس إدارة المنظمات المتعددة الأطراف وحقوق الانسان بوزارة الخارجية ونائبه السيد مارك زيلينراث مسؤولي ملفات حقوق الإنسان بوزارة الخارجية لمملكة هولندا. حيث استعرض د. المري تقارير الانتهاكات التي إرتكبتها دول الحصار على مواطني دولة قطر والكثير من مواطنيهم الذين لجأوا بشكاويهم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبحث الاجتماع أهمية النأي بقضايا حقوق الإنسان عن السياسة خاصة فيما يشهده المجتمع بمنطقة الخليج من تداخلات أسرية وإجتماعية. وأكد المري في تصريحات صحفية عقب الاجتماع أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في طريقها لحشد دولي للخروج بإجماع من الأسرة الدولية لإدانة الإنتهاكات الإنسانية جراء الحصار على دولة قطر وذلك عبر اللقاءات المكثفة مع المنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات الرسمية لدول أوربا وكندا وأمريكا.

## د. المري: إطالة أمد الوساطة والمفاوضات إضاعة لحق المتضررين من الحصار

**باريس: ٦ يوليو ٢٠١٧م**

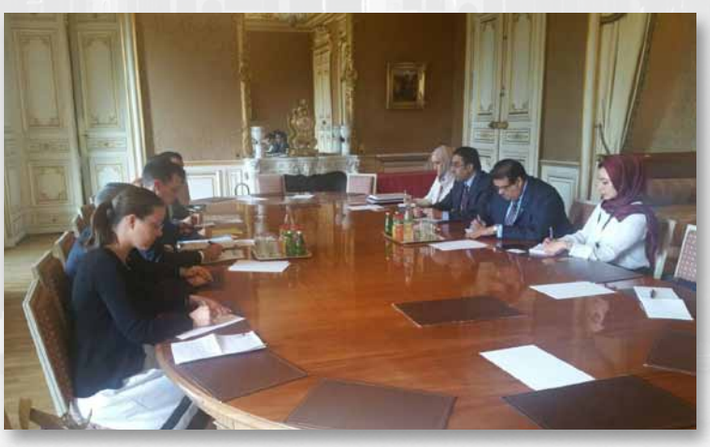

أكد سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمسؤولي الخارجية وملفات حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الفرنسية أن الحياد غير مقبول حينما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان ومعاقبة الشعوب، وأن طول أمد الوساطة والمفاوضات فيه إضاعة لحقوق مواطني دولة قطر والمقيمين على أرضها ومواطني دول الحصار أنفسهم.

جاء ذلك خلال الاجتماعات التي أجراها د.المري خلال جولته الأوربية مع المسؤولي الخارجية الفرنسية ببارس. شملت هذه الاجتماعات. السيدة/ فلورينس كورمن فيسير نائبة الإدارة المعنية بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية والسيد/ برونو كاوسانيل رئيس البعثة وسفير حقوق الإنسان والسيدة/ أنا ماروس عضو بعثة سفير حقوق الإنسان والسيد/ أدرين بينيلي نائب رئيس الشرق الأوسط والسيد/ رومان أوتال من المكتب المسؤول عن دولة قطر. فيما اجتمع سعادة الدكتور المري بمقر السفارة القطرية بباريس مع مراسلون بالحدود الذين أكدوا إدانتهم لمطالب دول الحصار الخاصة بإغلاق قناة الجزيرة والقنوات التابعة لها وأبلغوا د. المري برفضهم التام لهذه المطالب التي تغوض حرية الرأي والتعبير بالإضافة إلى إقرار العقوبة على المتعاطفين مع دولة قطر وأشاروا إلى أنهم يتحركون على الصعيد الدولي في هذا الشأن.

بينما أبلغ د. المري مسؤولي الخارجية الفرنسية ومسؤولي مراسلون بلا حدود أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ماضية في تحركاتها الدولية والإقليمية لتسخير كافة الآيات القانونية والقضائية لرفع الغبن عن المتضررين من أزمة الحصار على دولة قطر.

وفي ذات السياق سلمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ملف الانتهاكات التي ارتكبتها المؤسسات التعليمية بدول الحصار الثلاث (المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين)؛ لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة (اليونسكو) ومقرها باريس. حيث أجتمع سعادة الدكتور المري مع السيد/ أيريك فآلت مساعد المدير العام للعلاقات الخارجية والمعلومات العامة. بالإضافة إلى تسليمها ما رصدته اللجنة من ترويج لخطاب الكراهية وقرارات عقوبات التعاطف مع دولة قطر الصادرة من قبل مؤسسات حكومية سيادية وإعلام دول الحصار إلى جانب إنتهاك الحق في التعبير والصحافة.

وقال المري أن هذه المحاور التي تم رفعها لليونسكو بوصفها المنظمة الدولية المختصة للبت في هذه القضايا ووضع حد للتجاوزات اللاّ إنسانية التي إرتكبتها دول الحصار، لافتاً إلى أن ما روجته تلك الدول من خطاب للكراهية وقمع لحرية الرأي والتعبير يتنافى جملة وتفصيلاً مع ما أوردته الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا الصدد. مؤكداً أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ستلاحق الأشخاص والمؤسسات الإعلامية الموجهة والمروجة لبث خطاب الكراهية قضائياً بوثائق ودلائل لا تخطئها عين العدالة الدولية.

وفيما يتعلق بإنتهاكات الحق في التعليم، أوضح المري لليونسكو أن أكثر انتهاكات الحق في التعليم كانت من دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت (٨٥). فيما بلغت (٢٩) إنتهاك في المملكة العربية السعودية و(٢٥) في مملكة البحرين. وقال المري: هذه الانتهاكات دفعتها إلى رفع مجموعة من الشكاوى ذات الصلة بتلك الانتهاكات إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وطالب د. المري الجامعات والمؤسسات التعليمية في دول الحصار الثلاث أن تنحي الخلافات السياسية جانباً وأن تراعي حقوق الطلبة القطريين وأن لاتضع العوائق والعراقيل أمام حقهم في التعليم .

وقال: إن الحصار غير القانوني المضروب على دولة قطر أعقبته إجراءات تعسفية التي تنتهك كافة أعراف ومبادئ ومواثيق حقوق الإنسان، ما أدى إلى وقوع انتهاكات جسيمة لمجموعة من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها الحق في التعليم ، حيث أثر هذا الحصار الجائر على حق الطلبة القطريين في التعليم وتسبب في حرمانهم من ممارسة هذا الحق والتمتع به على النحو الذي نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وأشار المري إلى أن اللجنة رصدت العديد من الانتهاكات التي ارتكبتها المؤسسات التعليمية بالدول الثلاث لاسيما دولة الإمارات العربية المتحدة بحق هؤلاء الطلبة في التعليم والتي تمثلت في مظاهر عدة منها عدم السماح للطلبة القطريين من استكمال امتحانات نهاية السنة الدراسية ورفض تسليم الطلاب القطريين شهادات تفيد بتخرجهم. إلى جانب إغلاق الحسابات التعليمية للطلاب القطريين. وإنهاء قيد الطلاب القطريين بشكل تعسفي دون ذكر أسباب . منوهاً إلى أن ما تقترفه الجامعات والمؤسسات التعليمية في تلك الدول الثلاث يشكل انتهاكاً صارخاً وتعدياً جسيماً على الحق في التعليم، كما يتنافى مع الأسس والمعايير الدولية التي على أساسها يتم تقويم وتصنيف وترتيب الجامعات والمؤسسات التعليمية، فضلا عن مخالفته لكافة مواثيق شرف وأخلاقيات مهنة التعليم.

## رئيس اللجنة يجتمع بمسؤولين من إدارة حقوق الإنسان بالخارجية السويسرية بجنيف

**جنيف: ٧ يوليو ٢٠١٧م**

إجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري بجنيف مع السيد/ رفائيل ناجيلي والسيد/ جورج لايندِيمن المسؤولين بـإدارة حقوق الإنسان، بحضور دبلوماسيين من مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية السويسرية.

وأكد سعادة الدكتور المري عقب الاجتماع أن هذه التحركات للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تأتي ضمن الحشد الدولي لمعالجة الإنتهاكات التي أرتكبتها دول الحصار على مواطني دولة قطر ومواطني دولة مجلس التعاون الخليجي. مؤكدا أن الجانب السويسري بدى متفهماً لكافة الوثائق والملفات التقارير التي رصدتها اللجنة خلال الأزمة. مشيراً إلى أن هنالك مذكرة تفاهم مبرمة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإدارة حقوق الإنسان بالخارجية السويسرية تم توقيعها في عام ٢٠١٤م للتنسيق والتعاون المشترك وقال: المري يستم تسخير هذه المذكرة وتفعيل أهم بنودها لتحرك دولي واسع وملاحقة المتسببين في إنتهاكات حقوق الإنسان في كافة مجالاتها منذ بداية أزمة الحصار.

## د. المري يطالب الخارجية الأمريكية بموقف واضح وصارم تجاه انتهاكات دول الحصار

**واشنطن: ١٠ يوليو ٢٠١٧م**

طالب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وزارة الخارجية الأمريكية بموقف واضح وصارم تجاه الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي يتعرض لها الشعب القطري والمقيمين بدولة قطر جراء الحصار.

جاء ذلك خلال إجتماعه بمقر وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن مع سعادة السيدة/ ألن جرمين مساعدة وزير الخارجية بالإنابة وسعادة السيدة/ كرستينا لوسوس رئيس مكتب حقوق الإنسان وشؤون العمال بالخارجية الأمريكية . وأوضح المري الخطوات والإجراءات القانونية التي إنتهاجتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بداية الأزمة ومدى تجاوب المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة وإدانتها لهذا الحصار. واكد على أن تغليب منطق المصالح لا يجب أن يكون على حساب المبادئ والأخلا والقيم الدولية واتفقيات حقوق الإنسان.

## لقاءات مكثفة وتحركات واسعة لسعادة رئيس اللجنة بواشنطن

**واشنطن: ١١ يوليو ٢٠١٧م**

أجرى سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة الأمريكية واشنطن تحركات واسعة ومكثفة على المستويين الدبلوماسي والإعلامي. حيث اجتمع د. المري مع السيد/ بيتر كوهاريس مدير مشروع الأمن الأمريكي. كما عقد ندوتين بنادي الصحافة الوطني بواشنطن حضر الأولى منهما العديد من ممثلي كبريات المؤسسات الإعلامية وكبار الشخصيات الصحفية وممثلي المنظمات والنقابات الإعلامية بواشنطن منها (سي أن أن – التلغراف–وأم أس أن بي سي – سي بي أس– فورين بوليسي– وال ستريت جورنال). بينما خاطب د. المري في الندوة الثانية أكثر من ١٠٠ شخصية فيها نخبة من السياسيين والأكاديميين وقادة مراكز البحوث الأمريكية. كما اجتمع سعادته مع سعادة السيدة/ شارون موشافي نائب رئيس المركز الدولي للصحافة وذلك في إطار مستجدات أزمة الحصار على قطر ومواطنيها والمقيمين على أرضها وإنعكاساتها على أوضاع حقوق الإنسان. إلى جانب الخروقات التي طالت المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية. حيث أكد د. المري خلال تلك اللقاءات أنه يجب على الادارة الأمريكية و الدول الأخرى وقف الانتهاكات قبل الحديث عن الوساطة و الحلول السياسية، بالإضافة إلى جعل ملف حقوق الإنسان على أولوية الأجندات السياسية. مطالباً بضرورة عدم إطالة مآساة الناس تحت اية ذريعة كانت.

وعقب اجتماعه مع مدير مشروع الأمن الأمريكي. وأكد د. المري خلال الاجتماع أن دول الحصار إنتهكت المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الأمر الذي قد ينعكس على استقرار وأمن المنطقة بل هي مهدد فعلي للأمن والسلم الدوليين.

وفي إطار الحملة الإعلامية لكشف انتهاكات دول الحصار قدم د. المري خلال ندوتين منفصلتين بنادي الصحافة الوطني بواشنطن؛ شرحا مفصلا حول مدى انعكاسات أزمة الحصار المضروب على دولة قطر على أوضاع حقوق الإنسان في منطقة الخليج العربي. وتناول د. المري بزاوية أكثر تفصيلا انتهاك دول الحصار على الحق في حرية الرأي والتعبير بمطلبهم الداعي لإغلاق شبكة الجزيرة الإعلامية والفضائيات التابعة لها. وقال المري: يعد هذا المطلب من أغرب واقسي المطالب التي تنتهك الإعلام الحر في القرن الـ ٢١. مؤكداً أن دولة قطر لم تحجب فضائيات دول الحصار فدولة قطر لاتتعامل بالمثل في مجال الانتهاكات لأن مسألة إحترام مبادئ حقوق الإنسان راسخة في الدول الديمقراطية ومالا نقبله على شعبنا لا يمكن أن نقبله على الشعوب الأخرى. وأكد المري أن الدفاع عن قناة الجزيرة هو رمزية لمبدأ الدفاع عن حرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام بما في ذلك فضائيات دول الحصار نفسها.

في ذات السياق كان سعادة رئيس اللجنة مجتمع مساء ١٠ يوليو ٢٠١٧م بواشنطن مع عدد من الشخصيات المؤثرة بالولايات المتحدة. وذلك على هامش مأدبة عشاء قدم بعدها د. المري نبذة حول قانونية الحصار على دولة قطر من منظور القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.

## العفو الدولية تطالب بالرفع الفوري للحصار

**لندن: ١٢ يوليو ٢٠١٧م**

اكدت منظمة العفو الدولية بان الاجراءات المتخذة من قبل الدول الثلاث (السعودية – الامارات – البحرين) مبهمة وغير كافية ولا تعالج الوضع الحقوقي والانساني. جاء ذلك خلال اجتماع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية بدولة قطر؛ اليوم بسعادة السيد/ سليل شيتي الأمين العام لمنظمة العفو الدولية بمقر المنظمة بالعاصمة البريطانية لندن. وذلك في إطار شرح تداعيات الحصار المضروب على دولة قطر وما نتج عنه من خروقات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاك أغلب الحقوق الإساسية لمواطنين خليجيين وقطريين. وعبر شيتي عن استنكاره الشديد لهذه الانتهاكات مؤكداً استمرار منظمة العفو الدولية مع كافة الأطراف المعنية والمنظمات الدولية لوقف هذه الانتهاكات

حيث اكد سعادة الامين العام بان الاجراءات المتخذة لمعالجة تداعيات الحصار بشأن الاسر المشتركة غير كافية ومبهمة و تفتقر للآليات كما لايمكن ان تنزع الحقوق ثم تمنح جزء منها باستثناءات فالحقوق اصيلة في الانسان ولا يمكن التنازل عنها او تجزئتها، كما اكد بأن هذه الاجرائات تمس كافة الحقوق الاخرى المنتهكة من جراء الحصار وطالب الرفع الفوري للحصار.

كما اكد بأن منظمة العفو الدولية مستمرة في تحركاتها الدولية من اجل رفع هذا الحصار.

وجاء هذا الاجتماع عقب الزيارة التي قام بها وفد منظمة العفو الدولية للعاصمة القطرية الدوحة الذي وقف على حالات إنسانية التي استقبلتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر طالت أعداد كبيرة من المواطنين القطريين والخليجيين وصلت لأكثر من ٧٠٠ حالة.

بينما أجرى د. المري أثناء زيارته لندن العديد من الاجتماعات مع

المنظمات والشخصيات الحقوقية ذات الصلة والمحامين الدوليين. حيث اجتمع مع مسؤولي الفدرالية الدولية للصحفيين وبحث معهم تأثيرات الحصار على حرية الرأي والتعبير وحماية الصحفيين. وتناول الاجتماع العقوبات الكبيرة في مواجهة المواطنين الخليجيين بدول المقاطعة لمجرد تعاطفهم مع ما يجري بدولة قطر من إنتهاكات إنسانية، علاوة على التضييق على الصحفيين والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي من جانب تلك الدول وتجريم الصحفيين الرافضين لهذا الحصار. فيما عبرت الفدرالية الدولية عن استنكارها الشديد لما يحدث من مضايقات حدت من الحق في حرية الرأي والتعبير، وأكدت على ضرورة التدخل السريع لوقف الإجراءات التعسفية التي طالت القنوات الفضائية الرافضة للحصار وإغلاق مكاتب قناة الجزيرة الفضائية ومنع بث القنوات القطرية والقنوات المتضامنة مع قطر فضلاً عن حجب الصحف القطرية على مواطني الدول الثلاث– السعودية، الإمارات، البحرين– الأمر الذي اعتبرته خرق واضح لحرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات.

وطالب د. المري بسرعة التدخل والتواصل مع كافة المنظمات الإعلامية ومنظمات الدفاع عن حماية الصحفيين والدفاع عن حرية الرأي والتعبير. وشدد المري على ضرورة تكثيف الجهود لفضح انتهاكات حصار بعض دول الخليج على قطر.

## د. المري يلتقي الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان ورؤساء البعثات الدبلوماسية بالأمم المتحدة

**نيويورك: ١٥ يوليو ٢٠١٧م**

أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنيويورك تحركات واسعة لشرح آثار الحصار على دولة قطر والمترتبة على المتضررين سواء على المستوى المادي أو المعنوي ووضع آليات لضمانات قانونية دولية لعدم تكرار هذه الانتهاكات تحت أيّا من الظروف المتعلقة بالنزاعات والخلافات السياسية.

حيث اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيد/ أندرو جيلمور الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وجدد د. المري خلال الاجتماع الدعوة لأهمية التحرك السريع للحد من تفاقم إنتهاكات المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي تعرض لها مواطنو دولة قطر والمقيمين على أرضها من

دول مجلس التعاون والجنسيات الأخرى. وأكد على أهمية النأي في هذه الأزمة بالقضايا الإنسانية عن الواقع السياسي. وقال المري: إن الخلافات السياسية إن طال أمدها أو قصر فإن أمر حلها متروك لوساطات الساسة والدبلوماسيين؛ أما المساس بحقوق الإنسان فهو أمر غير قابل لإنتظار المفاوضات السياسية. وتوجه بالشكر لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على جهوده في التزام النهج القانوني لرفع الغبن عن ضحايا الانتهاكات الإنسانية.

وفي اجتماع ثان التقى د. المري بمقر الأمم المتحدة بنويورك بأصحاب السعادة رؤساء البعثات الدبلوماسية لدول (سويسرا والأرجنتين وكوستاريكا وغانا والسويد ولختشتان). واستعرض د. المري خلال هذه اللقاءات مستجدات أزمة الحصار المضروب على دولة قطر وإنعكاساتها على الوضع الإنساني.

## د. المري يجتمع مع المدير التنفيذي لهيومن رايتس

**نيويورك: ١٥ يوليو ٢٠١٧م**

إجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمري مع السيد/ كينيث روث المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش بنيويورك. وأكد د. المري خلال الاجتماع على أهمية ما تقوم به المنظمة خلال أزمة الحصار على قطر وثمن سعادته زيارة وفد المنطة الأخير للدوحة ووقوف وفدها على شكاوى المتضررين ولقائهم ضحايا الحصار مباشرة على مدار أربعة أيام متواصلة بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. لافتاً إلى أن هذه اللقاءات التي أجرتها منظمة هيومن رايتس وقبلها منظمة العفو الدولية؛ كانت إثباتاً ورداً لكل المتشككين في مصداقية الإنتهاكات التي رصدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بداية الأزمة. ودعا د. المري خلال الاجتماع إلى ضرورة تعبئة الرأي العام الدولي لرفع الحصار عن دولة قطر وتعويض المتضررين منه. ووقف سعادته على نتائج زيارة وفد هيومن رايتس إلى الدوحة وقال: هذه النتائج لا يحق لنا التحدث عنها حتى تعلن عنها منظمة هيومن رايتس في الوقت الذي تراه مناسباً وفق ما يجري في الأعراف الدولية. بينما بحث خلال الاجتماع سبل التعاون والشراكة في الدفاع عن حقوق الإنسان بين اللجنة ومنظمة هيومن رايتس.

## د. المري: الخلافات مع قطر تم اختلاقها لشرعنة الانتهاكات الإنسانية

**لندن: ١ أغسطس ٢٠١٨م**

أكد الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الجانب الإنساني هو الأكثر تأثراً جراء أزمة الحصار على دولة قطر. مشيراً إلى أن دول الحصار استهدفت خلال الأزمة حياة الشعوب الخليجية والمقيمين في منطقة الخليج في كافة جوانبها الصحية والتعليمية والعملية والاجتماعية. لافتاً إلى أن هذه الأزمة تم اختلاقها لشرعنة الانتهاكات

الإنسانية التي باتت مكشوفة وواضحه للكافة.

جاء ذلك خلال اجتماع سعادة رئيس اللجنة بلندن مع سعادة السيدة/ كارين بيرس الرئيس العام السياسي للخارجية البريطانية بمقر الوزارة. وذلك في إطار سلسلة الجولات السابقة التي أجراها د. المري مع مسؤولي ملفات الخارجية وحقوق الإنسان بوزارت الخارجية في العواصم الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. وقال المري: (إن دول الحصار تتمادي في إنتهاكات حقوق الإنسان التي لم تترك حقاً مكفولاً إلا وتجاوزته بخروقات صارخ للاتفاقيات والمواثيق الدولية حتى طالت الحق في ممارسة الشعائر الدينية بدواعي خلافات سياسية.

ودعا الخارجية البريطانية لاستمرار في دورها وواجبها الدولي في هذه الأزمة عبر آلياتها الحقوقية جنباً إلى جنب مع المنظمات الدولية لإدانة تلك الخروقات والضغط لإنهائها. ونوه المري على أن الحياد غير مقبول حينما تهدد الألاف من الناس وقال: (لا يمكن أن نكون على حياد في قضايا الانتهاكات) معتبراً أن السكوت عنها – الانتهاكات– ليس تنكّراً للاتفاقيات الدولية فحسب وإنما هو تنكّراً للمبادئ والأخلاق الدولية. وأشاد في الوقت نفسه بالدور الكبير الذي تقوم المنظمات ونقابات الصحفيين البريطانية في مناهضة الانتهاكات الناجمة عن الحصار على دولة قطر. إلى جانب التجاوب الكبير الذي لمسه خلال جولاته في العديد من العواصم الأوروبية.

## خلال ندوة بالبرلمان البريطاني ... د. المري: البيئة التشريعية للاستثمار بدول الحصار غير آمنة وتهدد الحق في الملكية

لندن: ٢ أغسطس ٢٠١٨م

كشف سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري أن الانتهاكات التي ارتكبتها دولة الإمارات العربية المتحدة في الحق في الملكية منذ بداية الحصار على دولة قطر بلغت (٣٢٠) انتهاكاً وأوضح المري أن هذا الكم الهائل من الانتهاكات التي تعرض لها أصحاب الأملاك و الشركات في تلك دول الحصار وبخاصة في الإمارات يؤكد على عدم وجود بيئة تشريعية آمنة للمستثمرين في الإمارات وقال: لا يحق لأي دولة تهديد مصالح الناس وإغلاق شركات و أخذ ملكيات و منع التحويلات المالية و تسريح العمال و غيرها من الانتهاكات بدواعي الخلافات السياسية.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها منتدى أكسفورد للخليج وشبه الجزيرة العربية للدراسات بمقر البرلمان البريطاني بلندن بحضور دبلوماسيين و أعضاء من مجلس اللوردات و ممثلي مراكز الفكر قطاع الخاص و بعض الإعلاميين و الأكاديمين؛ حيث أدار الندوة اللورد بروفيس توبد.

فيما أوضح المري أن إنتهاكات المملكة العربية السعودية للحق في الملكية كان أكثر من انتهاكات الامارات من حيث العدد الذي بلغ (٥٩٦) شكوى انحصر أكثرها في الثروة الحيوانية الخاصة بالمواطنين القطريين في السعودية وقال: لكن في الامارات التي تنصب نفسها الوجهة الاستثمارية الأولى في المنطقة تعددت فيها انتهاكات الحق في المكلية بشكل مخيف زعزع ثقة الشركات في بيئتها الاستثمارية.

كما تناول د. المري على معاناة الأسر المشتة و انعكاسها على حقوق الطفل و حقوق المرأة مشيراً إلى أن آخر حصائية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان كشفت في هذا الجانب إلى أن هنالك (٣١٨) انتهاكت تسببت فيه المملكة العربية السعودية بينما تسببت مملكة البحرين في (١٩٥) انتهاك فيما بلغت انتهاكات دولة الامارات في هذا الجانب (٦٣) انتهاك. وقال د. المري: إن الانتهاكات التي طالت الاسر المشتركة كانت الاخطر منذ بداية الحصار حيث أثرت بشكل مباشر على النسيج الاجتماعي لدول مجلس التعاون التي تتداخل فيها الأنساب بصورة كبيرة الامر الذي انعكس سلباً على حقوق المرأة والطفل وتسببت في معاناة نفسية شديدة يصعب معالجتها إلا على المدى الطويل. وأضاف: هذه ما يجعلنا أن نؤكد على أن هذا الحصار يمثل عقاب جماعي للشعوب الخليجية واستهداف للقيم الاجتماعية السائدة في منطقة الخليج. مشيراً إلى أن دول الحصار فرضت هذه العقوبات وهددت بمزيد منها في إطار تصعيدها للأزمة وقال: في هذا الجانب مخالفة صريحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وإمعان في الخروقات للمواثيق والمعاهدات الدولية. وقال: دول الحصار تمادت في الانتهاكات الانسانية دون وازع كأنها تعيش وحدها في هذا العالم تنتهك الملف الحقوقي في غطاء سياسي. وطالب المري في هذا الصدد تجنيب المدنيين من أية تداعيات تنعكس سلباً على حقوقهم التي كفلتها لهم الاتفاقيات الدولية لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. ودعا اللجان الحقوقية بلبرلمان البريطاني والمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان بالمملكة المتحدة للمساهمة بدورها في طرح قضايا انتهاكات دول الحصار الإنسانية جراء خلافاتها السياسية مع دولة قطر في كافة المحافل الدولية وعلى رأسها مجلس حقوق الإنسان.

كما أثار سعادة رئيس اللجنة خلال الندوة أوضاع العمال الذين تأثروا من الحصار خاصة العاملين بدولة قطر من دول مجلس التعاون الذين تم ارغامهم على المغادرة وهم على رأس عملهم بالدوحة، ذلك إلى جانب عمالة القطريين في المملكة العربية والذين تجاوز عددهم الـ(٨٥٠) عامل.

وتناول د. المري خلال الندوة معاناة الطلبة و الطالبات الذين طردوا من الجامعات وحرمانهم من الجلوس للامتحانات في مخالفة صريحة لقانون اعتماد الجامعات لافتاً إلى أن إحصائيات اللجنة في هذا الشأن تشير إلى أن الانتهاك في الحق في التعليم قد بلغ في (السعودية ٤٨ وفي الامارات ١٢٠ وفي البحرين ٢٧ انتهاك). علاوة على الانتهاكات في الحق في ممارسة الشعائر الدينية فقد انحصرت كلها في أساليب تعامل المملكة العربية السعودية وذلك بسبب تزامن هذه الأزمة مع بداية شهر رمضان واستمرارها حتى مشارف موسم الحج وقد بلغت هذه (١٤٤ انتهاكات) تضرر منه المواطنين والمقيمين بدولة قطر وقال: هذا الأمر بالغ الحساسية جعلنا نقوم بدورنا وفقاً لاختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وطبيعتها القانونية أن نخاطب كافة الجهات الدولية المختصة بالنظر في انتهاكات الحق في الدين والعقيدة.

وأضاف المري: تسظل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مستمرة في جهودها الدولية والاقليمية لرفع الضرر والغبن الذي تعرض له المواطنين القطريين وكل من يخضع للولاية القانونية لدولة قطر من مواطني دول مجلس التعاون والمقمين بالدولة من الجنسيات الأخرى. ومتابعة ما يترتب على هذه الانتهاكات من آثار آنية ومستقبلية لكافة المتضررين.

يذكر أن الندوة تحدث فيها كل من البروفسير بجامعة كينغز كولج بلندن/ ديفيد روبرتس والدكتور/ ميل باترك مستشار سياسات وأمن الشرق الأوسط والسيدة/ سينزيا بيانكو المحللة المختصة بمنطقة الخليج. وحضرها خبراء في الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية وممثلين للصحافة الدولية.

# 80

# تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال 80 يوماً منذ بدء الحصار

## 5/6/2017

قطع العلاقات الدبلومسية مع قطر و إتخاذ العديد من القرارات من قبل السعودية و الإمارات و البحرين

## 6/6/2017

- **علي بن صميخ : مايحدث ليس قطع علاقات دبلوماسية بل حصار جائر و استهداف للإنسانية و عقوبات جماعية**
- **تشكيل فريق أزمة لاستقبال المتضررين جراء الحصار**

## 7/6/2017

وفد منظمة العفو الدولية يزور مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للاضطلاع علي انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الحصار

## 8/6/2017

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل 400 شكوى

- المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في
- اتصال هاتفي مع د . علي بن صميخ : تحركات حثيثة لمعالجة الأوضاع الحقوقية و الإنسانية الناجمة عن الحصار

## 9/6/2017

- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تخاطب أكثر من 300 منظمة حقوقية للاطلاعها علي الانتهاكات جراء الحصار
- **منظمة العفو الدولية : دول الحصار تتلاعب بحياة الآلاف من سكان الخليج كجزء من نزاعهم مع قطر و تدمير سبل معيشة الشعب و تعليمه**
- هيومن رايتس ووتش : إن ما يحدث باتجاه قطر ليس نزاع دبلوماسي بل حصار له تكاليف انسانية باهظة

## 11/6/2017

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان توجيهات دول الحصار للأسر المشتركة غامضة و تفتقد لآلية عملية للتطبيق علي أرض الواقع

## 12/6/2017

- د . علي بن صميخ يلتقي بالأمين العام لمنظمة العفو الدولية و تطالب المنظمة بالرفع الفوري للحصار
- د. علي بن صميخ يلتقي برئيس الفدرالية الدولية للصحفيين الفدرالية : تدعو للتدخل السريع لوقف الإجراءات التعسفية التي طالت الفضائيات الرافضة للحصار

## 14/6/2017

- **رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الرنسان يلتقي بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الامير زيد بن رعد : إن التدابير التي أتخذت لديها القدرة على أن تعرقل حياة الآف من النساء و الأطفال التوجيهات الصادرة من دول الحصار ليست فعالة بشكل كافٍ لمعالجة كل الحالات**
- **اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تتقدم بشكوى لمكتب الإجرءات الخاصة بالأمم المتحدة**
- **هيومن رايتس ووتش : للأفراد حق التعبير عن مختلف الأراء حول الأحداث الجارية ولا يحق للحكومات إغلاق المنافذ الاعلامية و تجريم التعبير بقصد اخماد الانتقادات التي تعتبرها مُزعجة**

## 15/6/2017

**د . المري للأمين العام المساعد لمكتب المساعدات الإنسانية بالأمم المتحدة قطر الدولة الوحيدة بالمجلس التي أنشأت هيئة الرقابة للأعمال الخيرية**

## 16/6/2017

- **د . علي بن صميخ في مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة : القرارات المتخذة من قبل دول الحصار جدار برلين جديد**
- **نداء للمقررين الخواص بإتخاذ إجراءات عاجلة ، و التحقيق في الإنتهاكات**

## 19/6/2017

: د. المري لرئيسة وفد العلاقات مع شبة الجزيرة العربية بالبرلمان الأوروبي يجب تحييد الجانب الإنساني عن الجانب السياسي

## 20/6/2017

د . علي بن صميخ في جلسة استماع بمقر البرلمان الأوروبي : عليكم تحمل مسؤولياتكم القانونية و الأخلاقية تجاة الإنتهاكات الناجمة جراء حصار قطر

اعضاء البرلمان الأوروبي : لا نريد جدار برلين آخر في القرن 21 و في حال عدم التراجع عن هذه القرارات ستتعالى الأصوات في البرلمان الاوروبي ضّد الحصار

# 80

## تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
## خلال 80 يوماً منذ بدء الحصار

**21/6/2017**

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يلتقي الأمين العام للأتحاد الدولي للنقابات العمالية و الاتحاد الدولي : الحصار علي قطر يزيد من مخاوف العمال المهاجرين في المنطقة

**23/6/2017**

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان : مطالب دول الحصار تنتهك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

**26/6/2017**

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان : علي الجامعات و المؤسسات التعليمية في دول الحصار أن تنحي الخلافات السياسية جانباً و أن تراعي حقوق الطلبة القطريين و أن لا تضع العراقيل و العوائق أمام حقهم في التعليم

**28/6/2017**

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تُعلن عن مؤتمر دولي حول حرية الرأي و التعبير في مواجهة المخاطر المقرر الخاص لحرية الرأي و التعبير في الأمم المتحدة : إغلاق شبكة الجزيرة الاعلامية تهديد خطير لحرية الاعلام

**30/6/2017**

**د. علي بن صميخ يلتقي بالخارجية الالمانية و التأكيد علي أن تكون ملفات حقوق الإنسان علي قائمة ألأجندة العملية السياسية**

**رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نشجع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الناجمة عن الحصار**

**30/6/2017**

**المفوض السامي لحقوق الإنسان : المطالبة بإغلاق قناة الجزيرة غير مقبول و هو هجوم علي حرية الرأي و التعبير و سيترتب عليه انتهاكات لحرية الأي و التعبير في دول آخرى**

**اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان توقع عقداً مع مكتب المحاماة لاليف لتولي قضايا المتضررين جراء الحصار**

**3/7/2017**

د. علي بن صميخ يلتقي بالخارجية السويدية و التأكيد علي التحرك لازالة انتهاكات حقوق الإنسان

**4/7/2017**

**علي بن صميخ : يلتقي بالخارخية الهولندية و التأكيد علي نقاش موضوع الانتهاكات من خلال آليات مجلس حقوق الإنسان**

**5/7/2017**

**مراسون بلا حدود : ندين مطالب دول الحصار المتعلقة بإغلاق قناة الجزيرة و القنوات التابعة لها**

**الخارجية الفرنسية تؤكد علي تحييد الأسر المشتركة من أي نزاع سياسي**

**د . المري يلتقي مساعد المدير العام لليونسكو و يسلم اليونسكو ملفات انتهاكات دول الحصار المتعلقة بالتعليم و حرية الرأي و التعبير**

**7/7/2017**

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يلتقي بالخارجية السويسرية و التأكيد علي أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستستمر في المطالبة بحقوق المتضررين من الانتهاكات حتى و إن تم رفع الحصار

**8/7/2017**

المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تزور مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان و تلتقي بضحايا الحصار

**10/7/2017**

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ترحب بإنشاء لجنة للمطالبة بالتعويضات

**10/7/2017 واشنطن**

د. المري في لقاء مع مساعد وزير الخارجية الأمريكية : نطالب الخارجية الأمريكية بموقف واضح و صارم تجاه انتهاكات دول الحصار

**11/7/2017**

د. علي بن صميخ في ندوة بمقر نادي الصحافة الوطني بواشنطن : يجب علي الإدارة الأمريكية حث دول الحصار علي وقف الانتهاكات قبل الحديث عن الوساطة و الحلول السياسية

**13/7/2017 نيويورك**

ئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يلتقي بمندوبي كل من سويسرا ، كوستاريكا ، الارجنتين ، غانا ، ليختنشتاين ، السويد و يسلمهم تقرير حول انتهاكات دول الحصار

**14/7/2017**

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يلتقي بالمدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش

# 80

# تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال 80 يوماً منذ بدء الحصار

، هيومن رايتس ووتش : إن عزل الإمارات البحرين ، السعودية لـقطر يتسبب في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، كما ينتهك الحق في حرية التعبير و يؤدي إلي تشتت العائلات و توقف الرعاية الطبية

## 15/7/2017

د. علي بن صميخ للأمين العام المساعد لشؤون : حقوق الإنسان بالأمم المتحدة
إن خلافات السياسية إن طال امدها أو قصر فإن امر حلها متروك لوساطات الساسة ، أما المساس بحقوق الإنسان فهو امر غير قابل لإنتظار المفاوضات السياسية

## 18/7/2017

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان : تطالب الجهات المسؤولة عن الحج في المملكة العربية السعودي بعدم الزج بالشعائر الدينية في الخلافات السياسية القائمة أو استعمالها كأداة للضغط السياسي

## 19/7/2017

رئيس اللجنة يجتمع مع سفراء الهند و بنغلاديش و النيبال و باكستان و كشف خلال اجتماعه عن الصعوبات التي يواجهها منسوبيهم بالسعودية

## 20/7/2017

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان : يجب علي الجهات المسؤولة في الإمارات العربية المتحدة بعدم الزج بحقوق المستثمرين الخاصة في الخلافات السياسية و عدم استعمالها كأداة للضغط السياسي

المعهد الدولي للصاحفة : إن التحالف الذي تقوده السعودية لأقفال شبكة الجزيرة هي مثال على التحديات التي يواجهها الصحفيين في المنطقة و يجب علينا أن نقول الحقيقة للسلطات حتى و إن كان صعباً و في ذلك نستطيع جميعاً أن نتعلم من دولة قطر كيف واجهت التهديد من دول الحصار

اتحاد البث الأوروبي : متى ما وجد تهديد يطال الصحفين و الإعلام يجب علينا كجهات بث عامة الوقوف إلي جانبهم

## 22/7/2017

وفد أوروبي مكون من قضاة و محامين و حقوقيين يزور مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للإطلاع على آثار الانتهاكات جراء الحصار

## 23/7/2017

وفد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان يزور مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للإطلاع على مستجدات الانتهاكات التي سببها الحصار

الوفد الإوروبي : حصار قطر حرب حقيقية على الأبرياء و المدنيين و هذه القرارات عبارة عن نزوات أُتخذت بشكل اعتباطي و تسرع كبير دون مراعاة حقوق الإنسان القانونية

## 24/7/2017

**انطلاق المؤتمر الدولي لحرية الرأي و التعبير في مواجهة المخاطر**

**د . علي بن صميخ : فرض الأملاءات علي الشعوب أكبر خطر يواجة حرية الرأي و التعبير و ندعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته الأخلاقية و القانونية في مواجهة الانتهاكات الصارخة الذي يتعرض لها الشعب القطري**

**المفوضية السامية : المطالبة بإغلاق قناة الجزيرة أمر يشكل سابقة خطيرة ، و الحكم علي مصداقية الجزيرة هو للمشاهد و المتلقي و هو من يملك القرار بالمقاطعة من دونها**

**هيومان رايتس ووتش : قطر فوق كل الشبهات نتيجة إجراءات اتخذتها و قوانين شرعتها لضمان حرية الرأي و التعبير**

**الفدرالية الدولية للصحفيين : شاركنا في هذا المؤتمر لعدة اعتبارات اولها علاقتنا باللجنة الدولية لحقوق الإنسان و نحن و قناة الجزيرة ندافع عن كرامة الصحفيين أينما كانوا و نساندهم في الدفاع عن حقوقهم**

# 80

# تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
# خلال 80 يوماً منذ بدء الحصار

## 29/7/2017

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ترفع شكوى للمقرر الخاص بالأمم المتحدة المعني بحرية الدين والمعتقد ضد المملكة العربية السعودية بشأن تسييس الشعائر الدينية واستخدامها لتحقيق مكاسب سياسية.

## 30/7/2017

**اللجنة تخاطب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية. وذلك بهدف ازالة العراقيل المتعلقة بالحق في ممارسة الشعائر الدينية**

## 1/8/2017

الدكتور/ علي بن صميخ المري يجتمع مع السيدة/ كارين بيرس الرئيس العام السياسي للخارجية البريطانية بمقر الوزارة بلندن.
رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: دول الحصار استهدفت خلال الأزمة حياة الشعوب الخليجية والمقيمين في منطقة الخليج في كافة جوانبها الصحية والتعليمية والعملية والاجتماعية، و الجانب السياسي في هذه الأزمة تم اختلاقه لشرعنة الانتهاكات الإنسانية.

## 2/8/2017

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال ندوة بالبرلمان البريطاني : البيئة الاستثمارية في دول الحصار غير آمنة وتهدد الحق في الملكية

## توصيات المؤتمر الدولي حول الرأي و التعبير

**المؤتمر الدولي يدين و بقوة مطالب حكومات المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية و جمهورية مصر العربية و مملكة البحرين و التي تطالب بإغلاق قناة الجزيرة و غيرها من وسائل الإعلام بما في ذلك العربي ٢١ و شبكة رصد و العربي الجديد و عين الشرق الأوسط كما نعرب عن تضامننا الكامل مع الصحفيين و غيرهم من مسؤولي الإعلام و المساعدين في قناة الجزيرة و غيرها من وسائل الإعلام المستهدفة**

## 11/8/2017

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة بياناً انتقدت فيه الشكوى المقدمة ضدها من دول الحصار إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.
دول الحصار طالبت في شكواها ضد اللجنة بتجميد نشاطها في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسحب التصنيف (أ) من تقييمها. في سابقة خطيرة لم يشهد تاريخ عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم مثيلا لها.

## 12/8/2017

طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مؤتمر صحفي ب بفتح المنفذ البري والخط الجوي المباشر لحجاج قطر
رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ سيشهد على ضعف الآليات العربية والإسلامية وصمتها أمام انتهاكات حقوق الانسان .

## 17/8/2017

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: قرار السلطات السعودية بفتح المنفذ البري والخط الجوي المباشر خطوة نحو إزالة العراقيل والصعوبات التي واجهت إجراءات الحج لهذا العام ولكن ما يزال يكتنفه الغموض

## 20/8/2017

لجنة الاعتماد الاعتماد الدولية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ترفض شكوى دول الحصار بتجميد عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في التحالف.
لجنة الاعتماد الدولية: اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر، ومنذ بداية الأزمة و قبلها، قد قامت بدورها في حماية و تعزيز حقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .

## 24/8/2017

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها الشامل حول انتهاكات الحق في ممارسة الشعائر الدينية منذ بداية الحصار على دولة قطر.

**تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بدء الحصار آلاف الشكاوى والالتماسات ولا يمكن أن يتم حصر حجم الأوضاع المأساوية والانتهاكات الصارخة لحقوق المواطنين والمقيمين على حد سواء بسبب الحصار على دولة قطر، فقد وثقت اللجنة العديد من الحالات التي مست الحق في التنقل والتعليم والعمل والصحة وحقوق الطفل وتشتيت الشمل الأسري بطرق تعسفية مهينة للكرامة الانسانية، وغيرها من الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق الدولية وإتفاقيات حقوق الإنسان. وفي هذا الجانب من مجلة (الصحيفة) نستعرض بعض الحالات على سبيل المثال لا الحصر والتي توضح مدى فداحة تلك الانتهاكات**

## تشتيت الشمل الأسري

السيدة (ن . ه) وهي سعودية الجنسية من مواليد عام ١٩٩٠، زارت مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأدلت بشهادتها وذكرت تفاصيل الانتهاك الذي تعرضت له: "أنا أرملة منذ ثلاث سنوات وأُقيم في دولة قطر مع ولديَّ القاصرين اللذين يحملان الجنسية القطرية، لا أمتلك عملاً ولكنني أُنفق على عائلتي من الراتب التقاعدي لزوجي المتوفى الذي يُصرَف لي من دولة قطر وأستكمل تعليمي في جامعة قطر، أقطنُ في منزل مُستأجر ريثما تنتهي قضية حصر الإرث في المحكمة، بتاريخ ٨/ حزيران/ ٢٠١٧ طلبت مني السلطات السعودية العودة إلى المملكة بدون أبنائي، لا يمكن لي أن أغادر قطر وأترك أبنائي بمفردهم، لكنني أخشى من تعرُّضي لإجراءات تعسفية في حال عدم امتثالي للقرار".

السيد (خ. ش) من مواليد عام ١٩٨٤ بحريني الجنسية اتصل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ثم زار مقرها، وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّض له بعد أن أدلى بشهادته: "أُقيم وأعمل في دولة قطر مع زوجتي ووالدتي اللتين تحملان الجنسية القطرية، إنَّ قرار قطع العلاقات مع دولة قطر سيُجبرني على ترك عملي وعائلتي في قطر والعودة إلى البحرين، كيف لي أن أترك زوجتي ووالدتي التي تُعاني إعاقة؟ وكيف يُمكن لي أن أترك عملي وحياتي هنا؟ أنا لا أرغب في مغادرة قطر وأخشى من أي إجراء عقابي ستتخذه السلطات البحرينية بحقي".

أدلت السيدة (م. ب) بشهادتها للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذكرت تفاصيل الانتهاك الذي تعرضت له: "أنا أحمل الجنسية القطرية ومتزوجة من بحريني، أُقيم مع أسرتي في دولة قطر وكنتيجة لقرار قطع العلاقات سيضطر زوجي وأولادي لمغادرة قطر وستتفرق أُسرتنا، زوجي لديه عمل هنا وأطفالي يتلقون التعليم، حياتي مُهددة ومستقبل عائلتي مجهول في ظل هذا القرار".

## إنتهاك الحق في التعليم:

تعرَّض (ف. م) طالب إماراتي الجنسية من مواليد ١٩٩٨ للحرمان من متابعة دراسته، كما فُصل عن والدته صاحبة الجنسية القطرية. أدلى بشهادته للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّض له: "أنا طالب في الصف الحادي عشر في مدرسة محمد بن عبد العزيز الثانوية في الدوحة بقطر، أقطن مع والدتي المطلقة في دولة قطر وقد طلبت مني السلطات الإماراتية مغادرة قطر ما سيتسبب في منعي من إكمالي الدراسة، كما سيتسبب هذا القرار في فصلي عن والدتي التي تحمل الجنسية القطرية".

(ح. ع) طالب قطري الجنسية من مواليد عام ١٩٨٦ تواصل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأدلى بشهادته وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّض له: "أنا طالب في جامعة العلوم التطبيقية في دولة البحرين، في ٨/ حزيران/ ٢٠١٧ منعتني السلطات البحرينية من دخول أراضيها، لن أستطيع التقدم إلى الاختبارات؛ ما سيؤدي بي إلى الرسوب".

وبحسب ما أدلت به السيدة (آ. ف) القطرية الجنسية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان فإن جامعة الشارقة في دولة الإمارات ألغت قيدها في الجامعة ومنعتها من مواصلة الدراسة حتى عام ٢٠١٨ بعد قرار قطع العلاقات مع قطر: "بعد أن تكبَّدت المصاريف المالية كاملة الخاصة بالدورة التدريبية الصيفية في جامعة الشارقة تم منعي من مواصلة الدراسة وذلك في ٨/ حزيران/ ٢٠١٧ لا بل وقد تم إجباري على مغادرة الإمارات في اليوم ذاته".

تعرَّض الطفل (س. ح) طالب سعودي الجنسية من مواليد ٢٠٠٦ للحرمان من متابعة دراسته، كما فُصلَ عن والدته صاحبة الجنسية القطرية. أدلى بشهادته للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّض له: "أنا طالب في الصف الرابع في مدرسة القادسية النموذجية المُستقلة بقطر، أقطنُ مع والدتي في دولة قطر وقد طلبت مني السلطات السعودية مُغادرة قطر؛ ما سيتسبب في منعي من إكمالي الدراسة، كما سيتسبب هذا القرار في فصلي عن والدتي التي تحمل الجنسية القطرية".

## التوقف عن العمل:

أعرب السيد (ع. ب) وهو سعودي الجنسية عن خوفه من أن يتعرَّض لأي عقاب جراء عدم امتثاله لقرار دولته بوجوب مغادرة قطر وأدلى للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشهادته: "أقيم في دولة قطر منذ عام ١٩٧٤، لديَّ زوجة وأبناء مقيمون معي في الدوحة، مُلتحقون بالمدارس في مختلف المراحل الدراسية، إنَّ هذا القرار سيجعلني مضطراً لمغادرة عملي والدولة التي عشت فيها كل هذه المدة، إنني أخشى من العقوبات المترتبة على بقائي هنا وأخاف من أي إجراء عقابي قد تتَّخذه السلطات السعودية بحقي".

السيدة (ع. م) من مواليد ١٩٨٨ وهي سعودية الجنسية تعمل مُعلمة في دولة قطر، زارت مقرَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأدلت بشهادتها: "بعد قرار قطع العلاقات مع دولة قطر أبلغتني السلطات السعودية بوجوب مغادرة دولة قطر، لكنَّ حياتي هنا وعملي هنا ولا أرغب بالمغادرة، سوف أخسر عملي إن عُدت إلى السعودية، لكنني أخشى من أية عواقب أو إجراءات عقابية ستترتَّب علي في حال بقائي هنا".

وأدلت السيدة (ش. م) التي تحمل الجنسية السعودية بشهادتها للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذكرت تفاصيل الانتهاك الذي تعرّضت له: "بعد قرار قطع العلاقات مع دولة قطر أبلغتني السلطات السعودية بوجوب عودتي إلى بلدي وترك وظيفتي في مؤسسة حمد الطبيَّة، إنَّ هذا القرار سيفرقني عن عائلتي فلديَّ أُخت تحمل الجنسية القطرية نتساعد معاً لإعالة والدتي، سأفقد عملي الذي أحب وأترك عائلتي التي أُعيل وأجهل ما يمكن أن أتعرَّض له من عقوبات في حال عدم رضوخي للقرار".

كما أدلى السيد (ح. ي) الذي يحمل الجنسية السعودية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشهادته عن تفاصيل ما تعرَّض إليه بعد قرار قطع العلاقات مع دولة قطر حيث ذكر أنه يعمل في شركة قطر ستيل: "على إثر قرار قطع العلاقات بين بلدي وقطر سأضطرُ إلى ترك وظيفتي والعودة إلى المملكة العربية السعودية، إنني أخشى من التعرُّض لإجراءات عقابية تعسفية في حال عدم تنفيذي تلك التعليمات".

الحرمان من التَّنقل والإقامة (حتى للموتى):

السيد (م. ر) سعودي الجنسية تعرَّض للحرمان من التَّنقل، أدلى للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشهادته: "توفي والدي في مشفى حمد في دولة قطر وفي ٧/ حزيران/ ٢٠١٧ منعتني السلطات السعودية من التوجه إلى قطر لأستلم جثمان والدي، إنهم لا يُراعون حرمة الموت والموتى".

السيد (ه. ق) قطري الجنسية تعرَّض للحرمان من التَّنقل، أدلى للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشهادته: "توفي شقيقي إثر حادث سير في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٦/ حزيران/ ٢٠١٧ وتمَّ منعي من دخول أراضي المملكة العربية السعودية لاستلام جثمان أخي ودفنه".

وحسب ما ذكر السيد (س. م) السعودي الجنسية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان عندما أدلى بشهادته: "توفي والدي في دولة قطر ومنعتني السلطات السعودية بتاريخ ٧/ حزيران/ ٢٠١٧ من السفر إلى قطر لاستلام جثمان والدي".

## انتهاك حق الملكية:

زارَ السيد (ع. ي) وهو قطري الجنسية مقرَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأدلى بشهادته وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّض له:

"أمتلك مجموعة كبيرة من الإبل في المملكة العربية السعودية، وقد استأجرت أرضاً هناك لأضع الإبل فيها، إضافة إلى سيارة وكذلك عمال أصدرتُ لهم إقامات عمل من دولة قطر ليعتنوا بالإبل ويُقدموا الأعلاف والماء لها، في ٥/ حزيران/ ٢٠١٧ منعتني السلطات السعودية من عبور المنفذ البري (سلوى) والوصول إلى أملاكي، ولم أستطع إعادة العمال إلى قطر، إنَّ هذا الإجراء سيعرضني لدفع غرامات مالية بشأن إقامات العمال كما إنني أجهل مصير أملاكي في السعودية وأخشى هلاكَ الإبل".

اتصل السيد (ح. ن) وهو قطري الجنسية ويمتلك أراض سكنيَّة وصناعية في دولة الإمارات بنا، وطلبنا منه الحضور إلى مقرِّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأدلى بشهادته وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّض له: "لديَّ أربع أراضٍ سكنية في قطاع مصفوت في منطقة عجمانَ، وأرض صناعية واحدة في منطقة عرقوب الصناعية في مدينة الشارقة، منعتني السلطات الإماراتية بتاريخ ٥/ حزيران/ ٢٠١٧ من دخول أراضيها والوصول إلى أملاكي، لا أملك أدنى فكرة عن مصير أملاكي في ظلِّ هذا الإجراء".

اتصل السيد (م. خ) وهو قطري الجنسية ولديه أملاك في المملكة العربية السعودية بنا، وطلبنا منه الحضور إلى مقرِّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأدلى بشهادته وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّض له:

"أمتلك مجموعة من المواشي والإبل في المملكة العربية السعودية ولا أستطيع دخول السعودية والوصول إليها وأجهل مصير أملاكي تماماً".

وذكرت السيدة (آ. ر) التي تحمل الجنسية القطرية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تفاصيل ما تعرضت له من انتهاك: "لا أستطيع الوصول إلى أملاكي في ظلِّ قرارِ قطع العلاقات مع دولة قطر، لديَّ استوديوهين في منطقة جبل علي في دولة الإمارات واستوديوهين في إمارة دبي، مع موقف سيارة واحد، وأمتلك أيضاً شقة فندقية مع موقف سيارة واحد، ولا أستطيع الآن التصرف بأملاكي أو الوصول إليها".

## الحرمان من تأدية الشعائر الدينية:

السيدة (م. ج) وهي من مواليد عام ١٩٥٤ قطرية الجنسية، ذكرت للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّضت له: "بتاريخ ٥/ حزيران/ ٢٠١٧ اضطررت إلى مغادرة المملكة العربية السعودية من دون أن أؤدي مناسك العمرة، ولم تسمح لي السلطات بالسفر مباشرة من مطار جدة إلى مطار الدوحة، واضطررت إلى السفر عبر مطار تركيا وقد تسبّب ذلك لي بضرر نفسي ومادي".

تواصل السيد (م. ي) وهو قطري الجنسية من مواليد عام ١٩٤٢ مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأدلى بشهادته، وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرّض له: "بتاريخ ٥/ حزيران/ ٢٠١٧ وبعد قرار قطع العلاقات مع دولة قطر أُجبرت على مغادرة الأراضي السعودية قبل أدائي مناسك العمرة، ولم تسمح لي السلطات السعودية بالسفر مباشرة من مطار جدة إلى مطار الدوحة، واضطررت إلى السفر عبر مطار تركيا، إنَّ هذا الإجراء تسبَّب لي في ضرر مادي ونفسي كبيرين".

## تدهور الحالة الصحية، خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة:

تواصل السيد (خ. ش) وهو سعودي الجنسية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأدلى بشهادته وذكر تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّض له: "أُقيم في دولة قطر وأعاني من مشكلات صحية في الكلى، في يوم ١١/ حزيران/ ٢٠١٧ كانَ من المقرر أن أخضع لعملية جراحية في الكلية اليمنى في مشفى حمد العام في دولة قطر. وإثر قرار قطع العلاقات بين السعودية وقطر يتوجب عليَّ العودة إلى المملكة ولكن هذا سيؤثر على حالتي الصحية ويؤدي إلى تدهورها، وفي حال عدم امتثالي للقرار سأتعرض للعقوبات التي أعلنت عنها المملكة".

تواصلت السيدة (ر. م) وهي قطرية الجنسية مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأدلت بشهادتها وذكرت تفاصيل الانتهاك الذي تعرَّضت له: "أُعاني من مشكلات صحية، وكان من المقرر أن أخضعَ لعملية جراحية في مشفى سليمان الحبيب في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية يوم ١٧/ حزيران/ ٢٠١٧، لكنَّ قرار قطع العلاقات مع قطر سيُجبرني على العودة إلى قطر دون استكمال علاجي في المملكة وهذا سيؤثر على حالتي الصحية، لكنني أخشى من عواقب بقائي في السعودية التي قد تتخذها السلطات بحقي".

# أنواع إنتهاكات حقوق الأنسان الناتجة عن الحصار

- الحق في حرية التنقل
- الحق في التعليم
- الإبعاد القسري
- الحق في ممارسة الشعائر الدينية
- الحق في حرية الرأي والتعبير
- الحق في الصحه
- الحق في لم شمل الأسرة
- العمل

## الفئات المنتهكه

- نساء
- اطفال
- أسر مختلطه
- ذوي الاحتياجات الخاصه
- مواطنين
- مقيمين

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

## بيان التقرير الأول حول انتهاكات حقوق الإنسان جراء الحصار على دولة قطر

**١٤ يونيو ٢٠١٧م**

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر تقريراً استعرضت فيه الشكاوى التي تلقتها إثر الانتهاكات التي لحقت بمواطني الدول الخليجية الأربع على خلفية قرار ثلاث دول خليجية (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين) قطع علاقاتها مع دولة قطر، وفرض حصار بري، وإغلاق المجالين الجوي والبحري، وإجبار مواطنيهم على الخروج من دولة قطر في غضون ١٤ يوماً، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها.

وجاء في التقرير أنَّ ما لايقل عن ١٣٣١٤ شخصاً قد تضرروا بشكل مباشر من قرار قطع العلاقات وشملت الانتهاكات قطع شمل مئات الأُسر وانتهاك حق التنقل، والتعليم، والعمل، وحرية الرأي، والإقامة والتملك. وذكر التقرير أن كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين قامت في ٥/ حزيران/ ٢٠١٧ باتخاذ إجراءات تصعيدية وحادة وصادمة، شملت إغلاق المجالات البحري والبري والجوي، ليس فقط في وجه التجارة والبضائع، بل طالت المواطن الخليجي في سابقة لم تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي من قبل، ضاربة عُرْضَ الحائط جميعَ المبادئ والمعايير الحقوقية والإنسانية، وتبعاتها القانونية. وبحسب التقرير فقد تواردت مئات الشكاوى إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سواء عبر البريد الإلكتروني، أو عبر الهاتف، أو زيارات مباشرة إلى مقر اللجنة في العاصمة القطرية الدوحة، وبحسب البيانات التي حصلت عليها اللجنة الوطنية، فإن ما لايقل عن١١٣٨٧ مواطناً من الدول الثلاث المقاطعة يُقيم في دولة قطر بينما يُقيم قرابة ١٩٢٧ مواطناً قطرياً في تلك الدول، وجميع هؤلاء قد تضرَّروا في نواحيَ وقطاعات مختلفة، وبشكل متفاوت، وصل في بعض الحالات أن تقوم بعض الدول المقاطعة بالفصل بين الأم وأولادها.

ولفت التقرير إلى أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قد ثمنت الخطوة التي اتخذتها كل من السعودية والبحرين والإمارات لمراعاة الحالات الإنسانية للأُسر المشتركة السعودية والبحرينية والإمارتية القطرية، واعتبر التقرير أن هذه القرارات خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنَّه طالب الدول الثلاث بتوضيح آليات التَّنفيذ أولاً، وضرورة أن تشمل جميع النواحي الحقوقية والقانونية.

وأضاف الدكتور علي المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:"على هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي أن تُفعِّلَ وجودها وتقوم بدورها في تسوية الخلاف الحاصل، وبشكل أكثر حيوية عندما يمسُّ بشكل مباشر حياة ومعيشة وحقوقاً أساسية لعدد كبير من مواطني مجلس التعاون الخليجي".

سجل فريق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قرابة ٧٦٤ شكوى لأصناف متعددة من الانتهاكات وقعت بحق مواطنين من الدول الخليجية الأربع، وذلك منذ ٥/ حزيران تاريخ بداية الحصار والحظر والمقاطعة حتى فجر الإثنين ١٢/ حزيران، حيث اعتمدت منهجية العمل على زيارة الضحايا مقرَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعبئة استمارات خاصة تحتوي معلومات تفصيلية أعدتها اللجنة أُرفقت معها صور هويات شخصية للضحايا، بينما أرفق بعض الضحايا تقارير جامعية، أو مدرسية، أو عقود عمل، أو بيانات أسرية، وغير ذلك من الوثائق المتوفرة في أرشيف اللجنة.

تحدَّث التقرير أنه في بعض الحالات تعرَّض الشخص الواحد لأكثر من نوع من الانتهاكات، واستعرض شهادتين أو أكثر من الضحايا عن كل صنف من أصناف الانتهاكات، وأورد التقرير جدولاً لتوزِّع الشكاوى بحسب نوعها، والبلد المتسبب بها:

وأكد التقرير أن كل ما تم توثيقه يبقى في الحد الأدنى، خاصة أنَّ كثيراً ممن تعرضوا للانتهاكات لا يعلمون بوجود آليات تقديم الشكاوى. كما أنَّ لدى كثير منهم خوف حقيقي من اتخاذ إجراءات انتقامية بحقهم من قبل سلطات بلادهم في حال الاتصال أو تقديم شكوى في ظل إجراءات عقابية غير مسبوقة من الدول الثلاث في حال مجرد التعاطف مع دولة قطر. نوَّه التقرير إلى أن الحكومة القطرية لم تقم بأي إجراء بحق مواطني الدول الثلاث، ولم تتلقَ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أية شكوى في هذا الخصوص.

| البلد التي قامت بالإنتهاك | التعليم | الملكية | لم شمل الأسرة | التنقل | الصحة | ممارسة الشعائر الدينية | العمل | الإقامة | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | ٩ | ١٧٩ | ٧٤ | ٢١٢ | ٤ | ٢٥ | ٢٣ | ٧ | ٧٦٤ |
| الامارات | ١٦ | ٣٥ | ٢١ | ٤٦ | - | - | ٣ | - | |
| البحرين | ٥ | ٢ | ٦٠ | ١٩ | ٥ | - | ١٢ | ٢ | |
| متنوع | - | - | - | ٥ | - | - | - | - | |
| المجموع | ٣٠ | ٢١٦ | ١٥٥ | ٢٨٢ | ٩ | ٢٥ | ٣٨ | ٩ | |

أوضح التقرير أن حكومات كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين انتهكت عبر قراراتها عدة قواعد وقوانين رئيسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي باتت من أبسط وأساسيات ركائز حقوق الإنسان، وتتمتع لبساطتها واتساع نطاق تصديقها وتطبيقها بصفة العرف الدولي، حيث انتهكت على نحو صارخ عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (أبرزها المادة (٥، و٩، و١٢، و١٣، و١٩، و٢٣، و٢٦)، ومواد أخرى في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجزء الثالث من المادة ٦ والمادة ١٠ و١٣)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الجزء الثاني من المادة ٢)، إضافة إلى مواد في كل من: الميثاق العربي لحقوق الإنسان (المواد ٣، و٨، و٢٦، و٣٢، و٣٣) وإعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (المواد ٦ و٩، و١٤، و٢٤، و٢٧)، والاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي تتحمل تلك الدول مسؤولية حماية وحفظ حقوق ومصالح الأفراد المقيمين على أراضيها.

أوصى التقرير الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بضرورة اتخاذ خطوات سريعة لإرغام الدول التي أصدرت قرارات جائرة بالتراجع عنها. وطالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإعداد تقارير وبيانات توثِّق مختلف أنواع الانتهاكات التي طالت أعداداً هائلة، وبشكل خاص فيما يتعلق بتشرُّدِ العائلات، بما في ذلك تداعياتها المرعبة على النساء والأطفال إثر تفكك الأسر، ومطالبة الدول باحترام الحريات الأساسية للقائمين على أراضيها. وحثَّ التقرير مجلس حقوق الإنسان على اتخاذ جميع الإجراءات

الممكنة في سبيل رفع الحصار، وما نجم عنه من انتهاكات، والمطالبة بتعويض كافة الأضرار التي لحقت بجميع الأفراد. كما أوصى المقررين الخواص في مجلس حقوق الإنسان بتوثيق استمارات في مختلف أنواع الانتهاكات التي حصلت، ومراسلة الحكومات المعنية في هذا الصدد على وجه السرعة، وأكّد التقرير أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على استعداد تام لتزويد المقررين وجميع الجهات بكامل البيانات التي لديها. وأكد التقرير على وجوب قيام الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وخاصة هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى بالتحرك بالسرعة القصوى وبذل كافة الجهود لإقناع حكومات الدول بالبدء بتسوية أوضاع العوائل والمواطنين الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والثقافية. ووجه التقرير دعوة إلى كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بضرورة مراعاة خصوصية المجتمعات الخليجية، وعدم اتخاذ قرارات تساعد في قطع أوصال الأسر والمجتمعات، والتراجع عنها في أسرع وقت ممكن. وطالبهم باحترام حقوق الإنسان الأساسية في التنقل والملكية والعمل والإقامة والتعبير عن الرأي، المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والميثاق العربي المشترك لحقوق الإنسان. كما أشار التقرير إلى ضرورة تحييد الملف السياسي عن التأثير على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية، وعدم استعماله كورقة ضغط وذلك لمخالفته القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأخيراً ناشد التقرير الدول الخليجية المقاطعة لمراعاة حرمة شهر رمضان الكريم، وسحب القرارات، ورفع الحصار قبل عيد الفطر المبارك.

## بيان التقرير الثاني

**١٢ يوليو ٢٠١٧م**

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر تقريرها الثاني الذي استعرضت فيه الشكاوى التي تلقتها إثر الانتهاكات التي لحقت بمواطني الدول الخليجية الأربع على خلفية قرار ثلاث دول خليجية (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين) قطع علاقاتها مع دولة قطر، وفرض حصار بري، وإغلاق المجالين الجوي والبحري، وإجبار مواطنيهم على الخروج من دولة قطر في غضون ١٤ يوماً، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها.

وجاء في التقرير أنَّ ما لايقل عن ١٣٣١٤ شخصاً قد تضرروا بشكل مباشر من قرار قطع العلاقات وشملت الانتهاكات قطع شمل مئات الأسر وانتهاك حق التنقل، والتعليم، والعمل، وحرية الرأي، والإقامة والتملك، إضافة إلى الحرمان من ممارسة الشعائر الدينية والتحريض على العنف والكراهية وانتهاك الحق في الصحة.

| البلد التي قامت بالإنتهاك | التعليم | الملكية | لم شمل الأسرة | التنقل | الصحة | ممارسة الشعائر الدينية | العمل | الإقامة | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | ٢٩ | ٤٦ | ٢٦١ | ٥٥٧ | ١٤ | ١٢١ | ٦٤ | ٥٠ | ١٥٦٠ |
| الامارات | ٨٥ | ١٦٥ | ٥٢ | ١٩٦ | ١ | - | ٧ | ١ | ٥٠٧ |
| البحرين | ٢٥ | ٢٢ | ١٦٧ | ٩٩ | ١٠ | - | ٣٠ | ٢٢ | ٣٧٥ |
| متنوع | - | - | - | ٩ | - | - | - | - | ٩ |
| المجموع | ١٣٩ | ٦٥١ | ٤٨٠ | ٨٦١ | ٢٥ | ١٢١ | ١٠١ | ٧٣ | ٢٤٥١ |

وذكر التقرير أن كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين قامت في ٥/ حزيران/ ٢٠١٧ باتخاذ إجراءات تصعيدية وحادة وصادمة، شملت إغلاق المجالات البحري والبري والجوي، ليس فقط في وجه التجارة والبضائع، بل طالت المواطن الخليجي في سابقة لم تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي من قبل، ضاربة عُرْضَ الحائط جميعَ المبادئ والمعايير الحقوقية والإنسانية، وتبعاتها القانونية.

وبحسب التقرير فقد تواردت مئات الشكاوى إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سواء عبر البريد الإلكتروني، أو عبر الهاتف، أو زيارات مباشرة إلى مقر اللجنة في العاصمة القطرية الدوحة، وبحسب البيانات التي حصلت عليها اللجنة الوطنية، فإن ما لايقل عن١١٣٨٧ مواطناً من الدول الثلاث المقاطعة يُقيم في دولة قطر بينما يُقيم قرابة ١٩٢٧ مواطناً قطرياً في تلك الدول، وجميع هؤلاء قد تضرَّروا في نواحيَ وقطاعات مختلفة، وبشكل متفاوت، وصل في بعض الحالات إلى أن تقوم بعض الدول المقاطعة بالفصل بين الأم وأولادها.

ولفت التقرير إلى أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قد ثمَّنت الخطوة التي اتخذتها كل من السعودية والبحرين والإمارات لمراعاة الحالات الإنسانية للأسر المشتركة السعودية والبحرينية والإماراتية القطرية، واعتبر التقرير أن هذه القرارات خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنَّه طالب الدول الثلاث بتوضيح آليات التَّنفيذ أولاً، وضرورة أن تشمل جميع النواحي الحقوقية والقانونية.

وأضاف الدكتور علي المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

"لقد أصبحت معاناة جزء كبير من شعوب بلدان الخليج العربي بادية للعيان، عبر تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتقارير والتصريحات الدولية، والقصص عبر وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي، بعد كل هذا نأمل أن تقوم دول الحصار بتغيير نهجها وأن تأخذ بعين الاعتبار حقوق ومصالح الشعوب الخليجية".

سجل فريق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قرابة ٢٤٥١ انتهاكاً وقعَ بحق مواطنين من الدول الخليجية الأربع، وذلك منذ ٥/ حزيران تاريخ بداية الحصار والحظر والمقاطعة حتى الأربعاء ٢٨/ حزيران، حيث اعتمدت منهجية العمل على زيارة الضحايا مقرَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعبئة استمارات خاصة بالشكاوى تتضمَّن تفاصيل أساسية مطلوبة أعدتها اللجنة، أرفقت معها صور هويات شخصية للضحايا، بينما أرفق بعض الضحايا تقارير جامعية، أو مدرسية، أو عقود عمل، أو بيانات أسرية، وغير ذلك من الوثائق المتوفرة في أرشيف اللجنة.

تحدَّث التقرير أنه في بعض الحالات تعرَّض الشخص الواحد لأكثر من نوع من الانتهاكات، واستعرض شهادتين أو أكثر من الضحايا عن كل صنف من أصناف الانتهاكات، وأورد التقرير جدولاً لتوزِّع الشكاوى بحسب نوعها، والبلد المتسبب بها:

وأكَّد التقرير أن كل ما تم توثيقه يبقى في الحد الأدنى، خاصة أنَّ كثيراً ممن تعرضوا للانتهاكات لا يعلمون بوجود آليات تقديم الشكاوى. كما أنَّ لدى كثير منهم خوف حقيقي من اتخاذ إجراءات انتقامية بحقهم من قبل سلطات بلادهم في حال الاتصال أو تقديم شكوى، إضافة إلى وقوع انتهاكات بحق

أطفال أي من هم دون سنِّ الـ ١٨ عاماً، وبالتالي فهم لايمتلكون هوية، ولهذا فإنَّ الإحصائيات الواردة في التقرير لا تشمل عدداً كبيراً منهم.

نوَّه التقرير إلى أن الحكومة القطرية لم تقم بأي إجراء بحق مواطني الدول الثلاث، ولم تتلقَ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أية شكوى في هذا الخصوص.

أوضح التقرير أن حكومات كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين انتهكت عبر قراراتها عدة قواعد وقوانين رئيسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي باتت من أبسط وأساسيات ركائز حقوق الإنسان، وتتمتع لبساطتها واتساع نطاق تصديقها وتطبيقها بصفة العرف الدولي، حيث انتهكت على نحو صارخ عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (أبرزها المادة (٥، و٩، و١٢، و١٣، و١٩، و٢٣، و٢٥ و٢٦)، ومواد أخرى في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجزء الثالث من المادة ٦ والمادة ١٠ و ١٢ و١٣)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الجزء الثاني من المادة ٢ والمادة ٢٠)، والمادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، إضافة إلى مواد في كل من: الميثاق العربي لحقوق الإنسان (المواد ٣، و٨، و٢٦، و٣٢، و٣٣) وإعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (المواد ٦ و٩، و١٤، و٢٤، و٢٧)، والاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي تتحمل تلك الدول مسؤولية حماية وحفظ حقوق ومصالح الأفراد المقيمين على أراضيها.

طالب التقرير المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لرفع الحصار، وبذل كل الجهود الممكنة لتخفيف تداعياته على سكان دولة قطر، وعلى مواطني الدول الثلاث التي قامت به.

كما أوصى الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بضرورة اتخاذ خطوات سريعة لإرغام الدول التي أصدرت قرارات جائرة بالتراجع عنها.

وشدَّد على ضرورة قيام المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإعداد تقارير وبيانات توثق مختلف أنواع الانتهاكات التي طالت أعداداً هائلة، وبشكل خاص فيما يتعلق بتشرُّد العائلات، بما في ذلك تداعياتها المرعبة على النساء والأطفال إثر تفكك الأسر، ومطالبة الدول باحترام الحريات الأساسية للقائمين على أراضيها.

وحثَّ التقرير مجلس حقوق الإنسان على اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة في سبيل رفع الحصار، وما نجم عنه من انتهاكات، والمطالبة بتعويض كافة الأضرار التي لحقت بجميع الأفراد.

كما أوصى المقررين الخواص في مجلس حقوق الإنسان بتوثيق استمارات في مختلف أنواع الانتهاكات التي حصلت، ومراسلة الحكومات المعنية في هذا الصدد على وجه السرعة، وأكَّد التقرير أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على استعداد تام لتزويد المقررين وجميع الجهات بكامل البيانات التي لديها.

وأكد التقرير على وجوب قيام الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وخاصة هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى بالتحرك بالسرعة القصوى وبذل كافة الجهود لإقناع حكومات الدول بالبدء بتسوية أوضاع العوائل والمواطنين الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والثقافية.

ووجه التقرير دعوة إلى كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بضرورة مراعاة خصوصية المجتمعات الخليجية، وعدم اتخاذ قرارات تساعد في قطع أوصال الأسر والمجتمعات، والتراجع عنها في أسرع وقت ممكن.

وطالبهم باحترام حقوق الإنسان الأساسية في التنقل والملكية والعمل والإقامة والتعبير عن الرأي، المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والميثاق العربي المشترك لحقوق الإنسان.

كما أشار التقرير إلى ضرورة تحييد الملف السياسي عن التأثير على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية، وعدم استعماله كورقة ضغط وذلك لمخالفته القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأخيراً أوضح التقرير أنَّ على الحكومة القطرية اتخاذ جميع الخطوات الممكنة على المستوى الدولي، وعلى صعيد مجلس الأمن، والمحاكم الدولية، لرفع الحصار عن سكان دولة قطر، والدفاع عن حقوقهم في وجه الانتهاكات التي يتعرضون إليها، ومحاسبة من تسبَّب بذلك.

## توجيهات دول الحصار بمراعاة الحالات الإنسانية غامضة وتفتقد لآلية عملية للتطبيق

**١١ يونيو ٢٠١٧م**

علقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول ما أصدرته الدول المقاطعة من توجيهات بمراعاة الحالات الإنسانية للأسر المشتركة مع دولة قطر، ووصفت هذه التوجيهات بالغامضة وتفتقد لآلية عملية للتطبيق على أرض الواقع.

**(نص البيان)**

اطلعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر على الأخبار المتداولة مؤخراً حول إصدار المملكة العربية السعودية ودولة الأمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ، توجيهات بمراعاة الحالات

الإنسانية للأسر المشتركة )السعودية القطرية/ الاماراتية القطرية/ البحرينية القطرية(. وترى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر أن هذا الإجرا الأخير هو حض تتوجيهاتت غامضة تفتقد لآلية عملية للتطبيق على أرض الواقع، كما أن هذا الإجرا تحدث عن مراعاة ت الحالات الإنسانية فقطت دون أدنى حديث عن الحلول للمسائل الحقوقية والقانونية الأخرى.

وأن ما أقدمت عليه الدول الثلاث هو حضاولة منها لتحسين صورة الانتهاكات التي تسببت بها الإجرا ات التعسفية من الحظر والحصار الذي

فرضته تلك الدول على دولة قطر بالمخالفة لكافة الأعراف والمواثيق والمبادئ الإنسانية ، ولا تعدو كونها مناورة لتغطية الانتهاكات الصارخة التي لحقت بحقوق الإنسان والتي تدخل في عداد الجرائم الدولية.

كما ترى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر أن ما نتج عن الحصار والحظر من انتهاكات مأساوية طالت حقوق المواطنين الخليجيين ) قطريين وغير قطريين( بالإضافة إلى حقوق الوافدين

المقيمين على أرض دولة قطر، إنما يتعدى أكثر بكثير هذا الإجرا الأخير. لقد تسببت الإجرا ات التعسفية التي اتخذتها تلك الدول الثلاث في حق دولة قطر في انتهاكات أخرى خطيرة طالت مجموعة كبيرة من حقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالحق في التنقل والإقامة، والحق في الملكية الخاصة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في ممارسة الشعائر الدينية، والحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في الصحة ، إلى جانب انتهاكات جسيمة وقمع لحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير ، بتجريم مجرد التعاطف مع دولة قطر أو الاعتراض بأي وسيلة كانت على الإجرا ات التعسفية التي اتخذتها تلك الدول ضدها.

لقد رصدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ووثقت حالات إنسانية مأساوية لانتهاكات الحقوق والحريات المشار إليها، وما نتج عن تلك الانتهاكات من أضرار مادية ونفسية عميقة

أصابت المجتمع الخليجي ككل. وتؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها ماضية بكل عزم انطلاقا من واجبها المهني والإنساني والحقوقي في إجرا اتها دفاعاً عن الحقوق والحريات لمتضرري دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستمرة في كشف كل الخروقات والانتهاكات ، ورفع الشكاوى بها لجميع الجهات والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

إن هذه الدول الثلاث عليها أن تتحمل مسؤولياتها الإنسانية والحقوقية كاملة وفقاً للأخلاق والأعراف الدولية ووفقاً لما التزمت به على الصعيد الدولي من التزامات تعاهدية في مجال حقوق

الإنسان.

وعليها أن تتخذ الإجرا ات الجادة الكفيلة بإزالة كافة الانتهاكات بإلغا قرارات الحظر والحصار المفروض على دولة قطر لرفع المعاناة على الشعب الخليجي والأسرة الخليجية الواحدة.

## (حقوق الإنسان) تطالب برفع الحصار عن قطر دون قيد أو شرط

**٢٣ يونيو ٢٠١٧م**

طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة رفع الحصار المضروب على قطر فورا دون قيد أو شرط. وأكدت اللجنة أن عملية رفع الحصار لا يمكن له أن تخضع لقيود أو شروط ، لأنه يتنافى مع الاتفاقيات الدولية و اتفاقيات حقوق الإنسان. ونوهت إلى أن بعض الشروط الواردة في قائمة المطالب تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، كالحق في حرية الرأي و التعبير و الحق في الجنسية و الحق في اللجوء. وقالت اللجنة في بيان صحفي: (لقد تابعنا بقلق شديد ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام و وكالات الأنباء عن المطالب المقدمة لدولة قطر من طرف الدول المحاصرة "المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة و مملكة البحرين و جمهورية مصر العربية".

**(نص البيان)**

في الوقت الذي كنا ننتظر فيه رفع الحصار غير القانوني على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بمناسبة عيد الفطر المبارك ، ومعالجة الانتهاكات الصارخة التي تعرضوا لها ، تفاجئ المجتمع الخليجي والدولي بقائمة من المطالب تحمل شروطا تنتهك اتفاقيات حقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات الدولية والاقليمية ، حيث تابعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ، بقلق شديد ما تم تداوله عبر وسائل الإعلام و وكالات الأنباء عن المطالب المقدمة لدولة قطر من طرف الدول المحاصرة "المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة و مملكة البحرين و جمهورية مصر العربية". تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن رفع الحصار لا يمكن له أن يخضع لقيود أو شروط ، لأنه يتنافى أصلا مع الاتفاقيات الدولية و اتفاقيات حقوق الإنسان و وجب رفعه فورا دون قيد أو شرط. كما أن بعض الشروط الواردة في قائمة المطالب تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، كالحق في حرية الرأي و التعبير و الحق في الجنسية و الحق في اللجوء ، فقد وردت تلك الإنتهاكات ضمن المطالبات و الشروط التالية:- اغلاق قناة الجزيرة و القنوات التابعة لها ، حيث يعتبر هذا الشرط مناف لكافة اتفاقيات حقوق الإنسان التي تنص على حرية الرأي و التعبير و حماية الصحفيين ، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية و المدنية و غيرها من المواثيق الصادرة عن منظمة اليونسكو و قرارات المؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان.

- رفض تجنيس مواطني الدول الأربع المحاصرة و طرد الموجودين حالياً في دولة قطر، حيث يتنافى هذا المطلب مع أغلب اتفاقيات حقوق الإنسان و القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التي تنص على الحق في الجنسية و عدم الحرمان التعسفي من الجنسية كأحد الحقوق الأساسية.

- تسليم المطلوبين ، تُذكر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأنه إذا كانت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تمنع على الدول تسليم المجرمين الى دولهم الأصلية خشية أن يتعرضوا الى التعذيب أو سوء المعاملة أو الى محاكمات غير عادلة أو أحكام بالإعدام ، فكيف إذا كانوا معارضين سياسيين ؟! الشيء الذي يتنافىً قطعيا مع اتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقيات اللجوء و معايير المحاكمة العادلة وحتى مع الإتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

إن هذه المطالب تخالف في مجملها أغلب اتفاقيات حقوق الإنسان كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية و إتفاقية منع كافة أشكال التميز العنصري و إتفاقية منع كافة أشكال التميز ضد المرأة و اتفاقيات اللجوء و التسليم ، كما تخالف الميثاق العربي لحقوق الإنسان و إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربي و الإتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربي وغيرها من الاتفاقيات والمواثيق .و من خلال ما ذكرناه سابقاً فإن القانون الدولي يحظر على الدول مطالبة دول أخرى و الاشتراط عليها القيام بانتهاك حقوق الإنسان ، و تدعوا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كافة المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ومنظمات حماية حرية الرأي و التعبير و على رأسها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة التعاقدية وغير التعاقدية إلى التحرك العاجل لإيقاف الحصار الغير القانوني و الضغط على الدول المحاصرة لوقف التمادي في الانتهاكات و منع تنفيذ تلك الشروط المنافية لاتفاقيات حقوق الإنسان .

إن قبول دولة قطر بتلك المطالب و الشروط الواردة أعلاه سوف يعرضها للمساءلة الدولية و الإخلال بإلتزماتها بشأن اتفاقيات حقوق الإنسان و عليه تطلب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر عدم قبول تلك المطالب.

وسوف تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتحركات قانونية و قضائية لمنع تلك الانتهاكات الواردة في قائمة المطالب وتحديد المسؤوليات الدولية للدول المحاصرة في المحافل الدولية و منظمة الأمم المتحدة و منظمة اليونسكو.

وتستغرب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذه المطالب و الشروط من دول الحصار، حيث أنه و لأول مرة يفرض حصار على شعب لمطالبة دولته بانتهاك حقوق الإنسان و التنكر للقيم و المبادئ و الأخلاق و الالتزامات الدولية.

## اللجنة ترفع مجموعة انتهاكات الحق في التعليم لمنظمة الأمم المتحدة و(اليونسكو) في مواجهة دول الحصار

**٢٦ يونيو ٢٠١٧م**

(نص البيان):

رصدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان العديد من الانتهاكات التي ارتكبتها المؤسسات التعليمية بدول الحصار الثلاث (المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين) وكانت أكثر الانتهاكات في الحق في التعليم من دولة الإمارات العربية المتحدة. وقالت اللجنة في بيان أصدرته أن هذه الانتهاكات دفعتها إلى رفع مجموعة من الشكاوى ذات الصلة بتلك الانتهاكات إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأهابت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالجامعات والمؤسسات التعليمية في دول الحصار الثلاث أن تنحي الخلافات السياسية جانباً وأن تراعي حقوق الطلبة القطريين وأن لاتضع العوائق والعراقيل أمام حقهم في التعليم

## اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تلوح باللجوء إلى الآليات الدولية في حال عدم رفع قيود إجراءات الحج

**١٨ يوليو ٢٠١٧م**

لوحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باللجوء إلى الآليات الدولية في حال عدم رفع القيود وتسهيل إجراءات الحج وضمان أمن وسلامة الحجاج من دولة قطر – وقالت اللجنة في بيان صحفي: (سوف نلجأ إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بما فيها رفع شكوى إلى المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد وكذلك اللجوء إلى منظمة اليونسكو وبقية الوكالات الدولية المتخصصة)، مشيرة إلى أنه من غير المقبول أن يتم تسييس الشعائر الدينية ومنع المسلمين من أداء فريضة الحج تحت أي ذريعة كانت.

(نص البيان)

في ظل الحصار والحظر الجوي وإغلاق الحدود البرية إلى جانب إغلاق سفارة المملكة العربية السعودية في الدوحة والإجراءات التي تم اتخاذها جراء هذا الحصار ، ونظراً لما عاناه المواطنون والمقيمون في دولة قطر من منع وتعقيد وتخويف أثناء أداء مناسك العمرة في شهر رمضان.

فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعرب عن قلقها الشديد إزاء ما تداولته وسائل الإعلام وحملات الحج من تصريحات لبعض المسئولين حول العراقيل والصعوبات التي تعتري أداء مناسك الحج هذا العام ، إلي جانب الحملات التأجيجية ضد القطريين ومنع التحويلات المالية ومنع تداول العملة القطرية في المملكة العربية السعودية ، مما يدل علي تسييس الشعائر الدينية وإقحامها في الخلافات السياسية القائمة ، حيث أن ذلك يمثل انتهاكاً صريحاً للمادة (١٨) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (٣٠) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمادة (١٨) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (٦) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي.

وبناء على ما تقدم فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تطالب الجهات المسئولة عن الحج في المملكة العربية السعودية بعدم الزج بالشعائر الدينية في الخلافات السياسية القائمة أو استعمالها كأداة للضغط السياسي في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية حقوق الإنسان .

كما تنبه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أنها – في حال عدم رفع القيود وتسهيل إجراءات الحج وضمان أمن وسلامة الحجاج من دولة قطر – سوف تلجأ إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بما فيها رفع شكوى إلى المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد وكذلك اللجوء إلى منظمة اليونسكو وبقية الوكالات الدولية المتخصصة ، حيث أنه من غير المقبول أن يتم تسييس الشعائر الدينية ومنع المسلمين من أداء فريضة الحج تحت أي ذريعة كانت

## بيـان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر حول انتهاك الحق في الملكية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة

**٢٠ يوليو ٢٠١٧م**

أكـدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسـان أن الحصار وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر ، وما أعقب ذلك من اتخاذ عدد من الإجراءات والقرارات التعسفية المنتهكة لأعراف ومبادئ ومواثيق حقوق الإنسان ، مما أدى إلى وقوع انتهاكات صارخة وجسيمة لمجموعة من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها الحق في الملكية الخاصة . وقالت اللجنة في بيان صحفي:( لقد أثر هذا الحصار الجائر على حقوق المستثمرين القطريين والمقيمين في دولة قطر الذين لهم أملاك خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة. . .)

**(نص البيان)**

بيـان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر حول انتهاك الحق في الملكية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدةيوليو٢٠ يوليو ٢٠١٧م.

إن الحصار وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر ، وما أعقب ذلك من اتخاذ عدد من الإجراءات والقرارات التعسفية المنتهكة لأعراف ومبادئ ومواثيق حقوق الإنسان ، مما أدى إلى وقوع انتهاكات صارخة وجسيمة لمجموعة من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها الحق في الملكية الخاصة .

حيث أثر هذا الحصار الجائر على حقوق المستثمرين القطريين والمقيمين في دولة قطر الذين لهم أملاك خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة مما تسبب في حرمانهم من ممارسة هذا الحق و التمتع على النحو الذي نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وقد رصدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسـان العديد من الانتهاكات التي ارتكبتها المؤسسات بدولة الإمـارات العربية المتحدة بحق هؤلاء المستثمرين.

وبناء على ما تقدم فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تطالب الجهات المسؤولة في دولة الإمارات العربية المتحدة بعدم الزج بحقوق المستثمرين الخاصة في الخلافات السياسية القائمة أو استعمالها كأداة للضغط السياسي في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

كما تنبه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أنه في حال استمرار انتهاك حقوق المستثمرين في ملكيتهم الخاصة سوف تلجأ إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

## إنتقدت في بيانها شكوى دول الحصار ضدها... اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: الأجدر بدول الحصار، العمل وبذل الجهد في أسرع وقت لمعالجة الانتهاكات؛ برفع الغبن عن المتضررين جراء الأزمة

**١٣ أغسطس ٢٠١٧م**

إنتقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دول الحصار (السعودية– الإمارات – البحرين – مصر) في خطوتها برفع شكوى ضدها لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وذلك عن طريق مندوبيها الدائمين بالأمم المتحدة بجنيف. وكانت دول الحصار قد تقدمت بشكوى تطالب فيها بسحب التصنيف على درجة (أ) من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ووصفت اللجنة بيان صحفي شكوى دول الحصار بالمحاولة يائسة لعرقلة عمل اللجنة الوطنية في أداء مهامها المتعلقة بحماية حقوق الانسان.

**(نص البيان)**

في الوقت الذي كانت فيه اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر تتطلع إلى رفع الغبن وإنصاف الضحايا المتضررين من الحصار وتداعياته الإنسانية، على المواطنين والمقيمين من دول مجلس التعاون؛ تفاجأت اللجنة الوطنية بتقديم دول الحصار مجتمعة (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين و جمهورية مصر العربية) شكوى ضدها، لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وذلك عن طريق مندوبيها الدائمين بالأمم المتحدة بجنيف.

حيث جاء في شكوى دول الحصار المطالبة بسحب التصنيف على درجة (أ) من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهو أعلى تصنيف في لجنة الاعتماد للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ، يمنح للمؤسسات الوطنية التي تتمتع باستقلالية عالية عن الحكومات وبمصداقية في العمل وفقا للمعايير التي سنتها الأمم المتحدة والتي تعرف بمبادئ باريس وذلك في محاولة يائسة لعرقلة عمل اللجنة الوطنية في أداء مهامها المتعلقة بحماية حقوق الانسان .

ولقد سُبقت تلك الشكوى بحملات تشويهية ممنهجة، ضد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من بعض الجهات؛ ومن بعض وسائل الاعلام، كما سُبقت أيضا باتهامات وتهديدات من بعض كبار المسؤولين في تلك الدول، وذلك في سابقة خطيرة لم يشهد تاريخ عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم مثيلا لها.

إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والتي تعتبر الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث النشأة، والوحيدة من حيث التصنيف على درجة ( أ ) في منطقة الخليج منذ عام ٢٠١٠م؛ ستظل تعمل بحرفية ومهنية عالية وفقا للقانون الدولي ومبادئ باريس في معالجة الانتهاكات كما ستظل منحازة للضحايا وقضايا حقوق الانسان.

لقد كان من الأجدر بدول الحصار، العمل وبذل الجهد في أسرع وقت لمعالجة الانتهاكات؛ برفع الغبن عن المتضررين جراء الحصار، والاستجابة لمطالبات اللجنة الوطنية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ، والمقررين الخواص بالأمم المتحدة، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ، عوضاً عَن صرف الجهود بالتغطية على الانتهاكات، ومحاولة إستهداف المدافعين عن حقوق الانسان، والمنظمات الحقوقية والمؤسسات الوطنية ، وعرقلة عملها ، كما كان من الأحرى بهذه الدول، فتح المجال لمنظماتها وهيئاتها الحقوقية، للعمل معا على حل ومعالجة تلك الانتهاكات، بدلا من تضييع الوقت في إرسال خطابات، واحتجاجات وشكاوى لن يكون لها أي أثر قانوني في مساعي وجهود اللجنة الوطنية.

ان هذه الشكوى إدانة صريحة لتلك الدول؛ ودليل دامغ على تضييقهم على المدافعين عن حقوق الانسان، وتؤكد اللجنة الوطنية بأن هذه الخطوة لن تزيدها إلا عزماً، و إصراراً في إيصال صوت الضحايا إلى كافة المحافل الحقوقية الدولية ، والعمل مع شركائها من المنظمات الدولية ، و المؤسسات الوطنية في العالم لإنصافهم وتعويضهم واسترجاع حقوقهم .

وتطالب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ،والمنظمات الدولية؛ بضرورة سرعة التحرك للتصدي للحملات الشرسة، والممنهجة من دول الحصار ضد نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان .

## اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تصدر بياناً حول قرار السلطات السعودية بفتح المنفذ البري و الخط الجوي المباشر لحجاج دولة قطر

**١٧ أغسطس ٢٠١٧م**

قالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن ما تناقلته وسائل الإعلام بالمملكة العربية السعودية حول قرار سلطات بلادها بالسماح لجميع الحجاج قطريي الجنسية بالدخول الى الأراضي السعودية عبر منفذ سلوى الحدودي دون تصاريح إلكترونية؛ إلى جانب السماح للحجاج من دولة قطر بالذهاب في رحلات مباشرة من الدوحة عبر ناقلات جوية دون الخطوط الجوية القطرية؛ يعتبر خطوة نحو إزالة العراقيل والصعوبات التي واجهت إجراءات الحج لهذا العام. بينما أبدت ارتياحها للقرار غير أنها أشارت إلى أنه ما يزال يكتنفه الغموض، خاصة فيما يتعلق بالحجاج المقيمين في دولة قطر.

(نص البيان):

بتاريخ ١٧ أغسطس٢٠١٧م، تناقلت وسائل الإعلام بالمملكة العربية السعودية خبر السماح لجميع الحجاج قطريي الجنسية بالدخول الى الأراضي السعودية عبر منفذ سلوى الحدودي دون تصاريح إلكترونية؛ إلى جانب السماح للحجاج من دولة قطر بالذهاب في رحلات مباشرة من الدوحة عبر ناقلات جوية دون الخطوط الجوية القطرية.

و إذ تُعبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر عن ارتياحها لقرار السلطات السعودية – وفق ما جاء في وسائل الإعلام – ، فهي تعتبره خطوة نحو إزالة العراقيل والصعوبات التي واجهت إجراءات الحج لهذا العام.

و لقد طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بداية الحصار، بتسهيل إجراءات مناسك الحج للمواطنين والمقيمين من دولة قطر دون عراقيل أو قيود، و ألحقت مُطالباتها بتحركات إقليمية ودولية لرفع الغبن عن الحجاج، و عدم تسييس مسألة الحج أو استعماله لمعاقبة الشعوب أو الضغط على الحكومات.

و تُؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن مسألة الحج لا يمكن إخضاعها لأية حسابات أو وساطات سياسية أو شخصية، و إنما هي حق أصيل نصت عليه كافة المواثيق و الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان و الشريعة الإسلامية السمحاء.

و تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن قرار السلطات السعودية ما يزال يكتنفه الغموض، خاصة فيما يتعلق بالحجاج المقيمين في دولة قطر، و تطالب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتقديم كافة التسهيلات لهم دون تمييز؛ كما تطالب بمزيد من الإجراءات لرفع الحصار كلّيا عن مواطني و مقيمي دولة قطر و مواطني دول مجلس التعاون.

مواطني الدول الثلاث المقيمين في دولة قطر
و المتضررين من هذه القرارات

## الإنتهاكات التي تمس الأسر المختلطة

قطريات متزوجات من

| سعوديين | بحرينيين | إماراتيين |
|---|---|---|
| ٥٥٦ | ٤٠١ | ٣٨٠ |

قطريون متزوجون من

| سعوديات | بحرينيات | إماراتيات |
|---|---|---|
| ٣١٣٨ | ٩٤٤ | ١٠٥٥ |

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

مواطني الدول الثلاث المقيمين في دولة قطر
و المتضررين من هذه القرارات

## الإنتهاكات المتعلقة بالحق في التعليم

في جامعة قطر

- ٣٣٪ الطلبة البحرينيون
- ٥٩٪ الطلبة السعوديون
- ٨٪ الطلبة الاماراتيون

ملاحظه:
هذه الإعداد لا تشمل المدارس
والجامعات الاخرى في الدولة

نحو
**٤٦٠٠**
طالب خليجي من الدول الثلاث مسجل
في المدارس الحكومية بقطر

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

مواطني الدول الثلاث المقيمين في دولة قطر
و المتضررين من هذه القرارات

## الإنتهاكات المتعلقة بالحق في العمل

| ١٠٥٣ | ٨٣٠ | ٧١ |
|---|---|---|
| موظف | موظف | موظف |

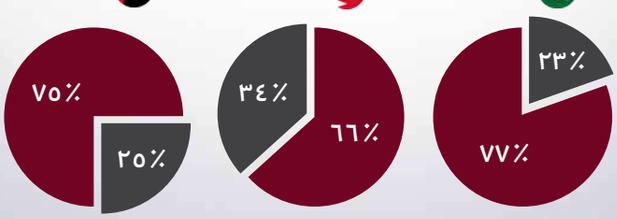


- القطاع الخاص
- القطاع الحكومي

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

مواطني الدول الثلاث المقيمين في دولة قطر
و المتضررين من هذه القرارات

## الإنتهاكات المتعلقة بالحق في التنقل والإقامة والملكية

**١١٣٨٧** إجمالي المقيمين في دولة
قطر من الدول الثلاث

| ٨٢٥٤ مقيم | ٢٣٤٩ مقيم | ٧٨٤ مقيم |
|---|---|---|

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

## العقوبات المفروضه من قبل الدول الثلاث
## على التعاطف مع قطر

- السجن مده لاتزيد عن خمسة اعوام وغرامه لاتزيد عن ثلاث ملايين ريال سعودي
- السجن لمدة 15 عام وغرامة لاتزيد عن 500 الف درهم
- السجن مده لاتزيد عن خمسة اعوام وغرامه ماليه

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

## العفو الدولية: أسر تتمزق وسط الصراع السياسي في الخليج

**لندن: ٩ يونيو ٢٠١٧م**

قالت منظمة العفو الدولية «لقد كان لهذه التدابير القاسية آثارها الوحشية، ففرقت الأطفال عن آبائهم وأمهاتهم، والأزواج عن زوجاتهم. بينما يواجه أشخاص كثر من مختلف أرجاء المنطقة– ليس من قطر وحدها وإنما من مواطني الدول نفسها التي تطبق هذه التدابير– خطر خسارة وظائفهم وانقطاع أبنائهم عن الدراسة. ويتعين على جميع الدول المنخرطة في هذا الصراع ضمان أن لا تؤدي ما تتخذه من إجراءات إلى انتهاكات لحقوق الإنسان

وأضافت المنظمة العفو «إن الأوضاع التي فرضت على الناس في مختلف أرجاء الخليج تكشف عن ازدراء مطلق للكرامة الإنسانية. فقد تسبب فرض موعد نهائي على هذا النحو التعسفي بحالة من انعدام اليقين والجزع لدى آلاف الأشخاص الذين يخشون من أن يفرَّق بينهم وبين أحبائهم.»

وتابعت:«بتدابيرها هذه، فقد وضعت حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين العائلات ذات الجنسيات المختلطة، بلا ضرورة، في قلب أزمتها السياسية.» وأضافت «وينبغي عليها أن تلغي على الفور هذا الموعد النهائي، وإلا فستواجه آلاف الأسر خطر التمزق، بينما سيفقد كثيرون مصدر عيشهم أو فرصة إكمال تعليمهم. كما وضع من يتلقون العلاج الطبي أمام خيار أن يواصلوا علاجهم أو أن يتقيدوا بالتدابير الواسعة والقاسية التي أعلنتها السعودية والإمارات والبحرين».

## تعليق مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين بشأن تأثير الحصار على حقوق الإنسان

**جنيف: ١٤ يونيو ٢٠١٧م**

"أشعر بالقلق إزاء التأثير المحتمل الذي يمكن أن يصيب حقوق الإنسان للعديد من الأشخاص في أعقاب القرار الذي اتخذته السعودية والإمارات ومصر والبحرين بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر. لقد بات من الواضح أن التدابير التي اتُخذت واسعة جداً من حيث النطاق والتنفيذ ولديها القدرة على أن تعرقل على نحو خطر حياة آلاف النساء والأطفال والرجال لمجرد أنهم ينتمون إلى إحدى الجنسيات المعنية بالأزمة. وقد أصدرت السعودية والإمارات والبحرين توجيهات لمعالجة الاحتياجات الإنسانية للعائلات ذات الجنسية المشتركة، لكن يبدو أن هذه التدابير ليست فعالة بشكل كاف لمعالجة كل الحالات. أشعر بالقلق أيضاً من سماع أن الإمارات والبحرين تهددان بسجن ومعاقبة الأشخاص الذين يعربون عن تعاطف مع قطر أو عن اعتراضهم على التدابير التي تتخذها حكوماتهم، في ما يبدو أنه انتهاك واضح للحق في حرية التعبير أو الرأي.

إنني أحث كل الدول المعنية على حل هذا الخلاف في أسرع وقت ممكن من خلال الحوار والامتناع عن اتخاذ أي خطوة من شأنها أن تضر برفاه وصحة وعمل ووحدة مواطنيها وعلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان".

## هيومن رايتس:انتهاكات حقوقية بسبب عزل قطر (عائلات مشتتة، عمال عالقون، وانقطاع في التعليم والرعاية الطبية)

**١٢ يوليو ٢٠١٧**

قالت هيومن رايتس ووتش إن عزل الإمارات، البحرين، والسعودية لقطر يتسبب في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كما ينتهك الحق في حرية التعبير ويؤدي إلى تشتت العائلات وتوقف الرعاية الطبية؛ في إحدى الحالات، أُجبر طفل على تفويت عملية جراحية لدماغه بعد أن حُدد موعدها. كما يؤدي إلى انقطاع التعليم، وتشرد العمالة الوافدة من دون طعام أو ماء. حاليا، السفر من قطر وإليها مقيّد والحدود البرية مع السعودية مغلقة. قالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «تنتهك النزاعات السياسية التي يشنها حكام الخليج حقوق سكان المنطقة ممن يعيشون حياتهم بسلام ويعتنون بأسرهم. وُضع مئات السعوديين والبحرينيين والإماراتيين أمام خيار صعب: إما تجاهل أوامر بلادهم أو ترك عائلاتهم ووظائفهم». قالت ويتسن: «على دول الخليج التراجع قليلا ورؤية ما تسببت به من ضرر لمواطنيها. عليها وضع رفاهية الناس كأولوية قبل ممارسة لعبة القوة المسيئة».

وكثيرا ما ينتهك الفصل القسري للأسر حق جميع الأفراد في احترام حياتهم الأسرية الثابتة.

## منظمات حقوقية تنتقد مطلب دول الحصار بإغلاق قناة الجزيرة

**٨ - ٣٠ يونيو ٢٠١٧م**

كان لمطلب دول الحصار بإغلاق قناة الجزيرة صدى واسع وانتقادات كبيرة من المنظمات الحقوقية ومكاتب الامم المتحدة المختصة حيث أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش أنه لا يحق للحكومات إغلاق المنافذ الإعلامية وتجريم التعبير بقصد اخماد الانتقادات التي تعتبرها مُزعجة". ودعت المنظمة لحماية الإعلام من التدخلات السياسية، وقالت: "على الحكومات المخالفة أن تُظهر فهمها واحترامها لدور وسائل الإعلام، حتى وإن لم تتفق معها". بينما طالب الاتحاد الدولي للصحفيين بوقف استخدام الصحفيين "كلعبة سياسية" في أزمة قطر ودعا السلطات في عدد من الدول العربية إلى

NUJ
NATIONAL UNION OF JOURNALISTS

التوقف عن استخدام الصحفيين كـ " لعبة سياسية" حيث يواجه المئات من العاملين في وسائل الإعلام الطرد، وتخاطر الأسر بالتمزق، وتتعرض محطات التلفزيون والصحف والمواقع الإلكترونية لخطر الإغلاق. وتأتي هذه النداءات والطلبات لإغلاق قناة الجزيرة وفرض حصار على بثها من قبل عدد من الدول الأخرى كتأثير مدمر على الصحفيين وأسرهم. لافتاً إلى انه يتعرض خمسة وخمسون صحفيا من دول خليجية أخرى يعملون حاليا في قناة الجزيرة في الدوحة لضغوط من أجل ترك أو فقدان جنسيتهم وسط أزمة تهدد مستقبل هيئات الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام.

وقال الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين أنطوني بلانجر: "إننا ندين تماما المطالبات بإغلاق قناة الجزيرة، وإقصاء الصحفيين عن وظائفهم، وتقويض حرية الإعلام، والحق في حرية التعبير والإعلام الحر. يجب عدم استخدام الصحفيين الذين يقومون بوظائفهم وأسرهم – الأزواج والزوجات والأطفال – كقوى سياسية في هذا النزاع". واضاف "إن هناك

IFJ International Federation of Journalists

حاليا خطر كبير لان حقوق الانسان تنتهك ويؤكد الاتحاد الدولي للصحفيين دعمه كل الصحفيين – سواء من قطر أو من الدول التي تفرض الحصار والعقوبات – للمساعدة في الدفاع عن حقهم في العمل وحقوقهم الإنسانية الأساسية".

قطر: التحالف الاربعة بقيادة السعودية يطالب إغلاق قناة الجزيرة ضمن الشروط لإنهاء الأزمة. من جهته قال رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين فيليب ليروث "تعتبر الجزيرة مصدرا للمعلومات للمواطنين في الشرق الأوسط وما وراءه. ويؤدي تقييد حرية التعبير والتعددية الإعلامية في المنطقة إلى تفاقم الأزمة بدلا من حلها. واضاف "ان الشرق الاوسط يحتاج الصحافيين لإيصال الحقيقة ، ويعتبر حظر اي منفذ اعلامي محاولة شائنة لفرض رقابة على الرأي العام".

أما الاتحاد الوطني للصحفيين فقد طالب بوقف الهجوم على الجزيرة، تتعرض مئات الوظائف للخطر، وشدد الاتحاد الوطني للصحفيين والاتحاد الدولي للصحفيين على المملكة العربية السعودية وشركائها في التحالف (بما في ذلك البحرين والإمارات العربية المتحدة ومصر واليمن) بسحب مطالبتها السلطات القطرية بإغلاق قناة الجزيرة وحظرها.

وقال سيموس دولي، الأمين العام للاتحاد الوطني للصحفيين بالنيابة: "نحن ندين بشدة المناورات العدوانية المنبثقة عن السلطات السعودية وتحالفاتها، ومطالبتها بإغلاق الجزيرة والتي تعتبر أعمال مخزية تهدف لكبح حرية التعبير ووسائل الإعلام، إذ أن تصاعد حالة الطوارئ يؤثر تأثيرا ضارا على الناس الذين ليسوا بأي حال من الأحوال ملامين على هذه الأزمة".

فيما وصف المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حرية الرأي والتعبير، دافيد كاي، المطالبات بإغلاق قناة الجزيرة يعتبر "ضربة قوية لتعددية وسائل الإعلام" وقال "إن الطلب المعلن من قبل عدد من الحكومات بإغلاق شبكة الجزيرة الإعلامية مقابل رفع العقوبات سيشكل ضربة قوية ضد تعددية وسائل الإعلام في منطقة تعاني بالفعل من قيود شديدة على الصحافة والإعلام بجميع أنواعه"، وفقا لما وأضاف: " ان هذا الطلب يمثل تهديدا خطيرا لحرية الاعلام اذا اتخذته الدول، بحجة ازمة دبلوماسية، اجراءات لاجبار تفكيك قناة الجزيرة".

مذكرة إحاطة إعلامية بشأن العراق، وقناة الجزيرة، وفنزويلا وغواتيمالا

بينما قال المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: روبرت كولفيل لقد تم تصعيد هذا النزاع المقلق إلى مستوى جديد بإدراج بعض الحقوق والحريات الأساسية في قائمة المطالب المفروضة على قطر

United Nations Human Rights

من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، مع منح مهلة ١٠ أيام للتنفيذ تنتهي في ٤ يوليو، ٢٠١٧. وبالإضافة إلى القضايا التي أثرناها بالفعل بشأن التأثير على الافراد العاديين في المنطقة، تشعر المفوضة السامية بقلق بالغ إزاء مطالبة قطر بإغلاق شبكة الجزيرة، فضلا عن وسائل الإعلام الأخرى التابعة لها.

سواء كنت تشاهدها، أو تتفق مع وجهات نظرها المعلنة أم لا، فإن قنوات الجزيرة العربية والإنجليزية قانونية، ولديها الملايين من المشاهدين. وفي رأينا، أن المطالبة بإغلاقها هو هجوم غير مقبول على الحق في حرية التعبير والرأي. وإذا كان لدى الدول مسائل تتعلق بما تبثه قنوات التلفزيون في بلدان أخرى، فإنها تتمتع بحرية التحاور العلني والنقاش، ولكن الإصرار على إغلاق هذه القنوات أمر غير عادي وغير مسبوق وغير معقول.

وإذا حصل هذا بالفعل، فإنه سيفتح المجال أمام دول منفردة أو مجموعات من الدول القوية أن تقوض بشكل خطير الحق في حرية التعبير والرأي في الدول الأخرى، وكذلك داخل حدودها. ولذلك، تحث المفوضة السامية مرة أخرى جميع الدول الخمس على اتخاذ تدابير لحل هذا النزاع بطريقة هادئة ومعقولة وقانونية، مع ضمان ألا تؤثر أي إجراءات تتخذها على حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها ومواطني البلدان الأخرى، والمقيمين فيها.

المرصد الأورومتوسطي
Euromid Observer for Human Rights

HUMAN RIGHTS WATCH

مواطني الدول الثلاث المقيمين في دولة قطر والمتضررين من هذه القرارات

# الأنتهاكات المتعلقة بالحق في حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير

**٩٣** إعلامي تمارس عليهم دولهم الضغوطات لترك عملهم

**١٠** إعلاميين اجُبروا على تقديم إستقالاتهم

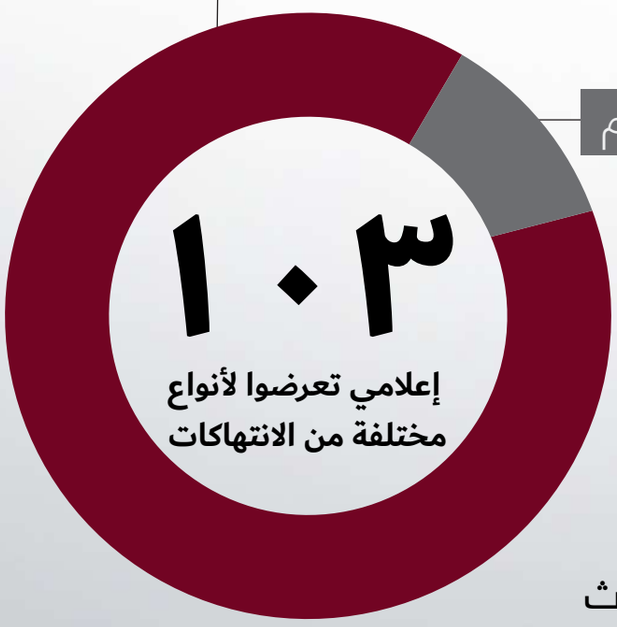

وسائل إعلامية محظورة في الدول الثلاث

الصحف القطريه

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

## اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

# تنظم المؤتمر الدولي حول (حرية التعبير في مواجه المخاطر)

٢٤ - ٢٥ يوليو ٢٠١٧

إنطلقت في العاصمة الدوحة فعاليات مؤتمر "حرية التعبير نحو مواجهة المخاطر" الذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بمشاركة أكثر من مئتي منظمة وشخصية دولية حقوقية.

ويبحث المؤتمر كيفية تفعيل ضمانات القانون الدولي لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات، ومواجهة الإشكاليات ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وحضر الجلسة الافتتاحية معالي الشيخ/ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وعدد من أصحاب السعادة الوزراء بدولة قطر. بينما شهدت الجلسة كلمات لممثلين عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للصحفيين، والمعهد الدولي للصحافة، واتحاد البث الأوروبي، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

**ورحب** رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور علي بن صميخ المري باستجابة المنظمات والمؤسسات والشخصيات الحقوقية للمشاركة في هذا المؤتمر الذي يعالج واحدة من أخطر التحديات التي تواجه حرية التعبير في المنطقة.

وقال "لقد بدأت جهودنا حول حماية حرية التعبير مع مؤتمر "حماية الصحفيين في الأماكن الخطرة" في العام ٢٠١٢، والمؤتمر العربي الآيبيري الأميركي الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول "مناهضة خطاب الكراهية والتطرف" عام ٢٠١٥، ومؤتمرنا هذا الذي يعقد في ظل هذا الحصار المفروض على قطر من قبل دول تطالب لرفعه بإغلاق الجزيرة، مما يعد انتهاكا صارخا لأبسط حقوق الإنسان وحرية التعبير".

**وأوضح** أنه بعد أن ضربت دول الحصار مصالح المواطنين الخليجيين ها هي تسعى للقضاء على حرية التعبير من خلال فرض غرامات مالية وعقوبات بالسجن لمن يعبر عن رأيه تجاه أزمة تهم الجميع.

**وأضاف** "من هنا أدعوكم كجهات تهتم بحرية التعبير للضغط على تلك الدول لاحترام هذه المكتسبات الإنسانية التي تعتبر من أبسط حقوق الإنسان".

**وألمح** المري إلى حالة حرية التعبير في العالم العربي، مشيرا إلى أن معظم الدساتير العربية تضمنت مواد تؤكد حق المواطن في حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومة، لكنها ظلت مواد فضفاضة ونصوصا يتم اختراقها كل يوم بشكل أفرغها من مضمونها.

### (نص توصيات المؤتمر)

نحن ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية للصحفيين وحقوق الإنسان وحرية التعبير المشاركون في المؤتمر الدولي االذي اقيم في الدوحة، قطر في الفترة ٢٤-٢٥ يوليو ٢٠١٧، والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين، والمعهد الدولي للصحافة: ندين وبقوة مطالب حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ومملكة البحرين والتي تطالب بإغلاق قناة الجزيرة وغيرها من وسائل الإعلام بما في ذلك العربي ٢١، وشبكة رصد والعربي الجديد وعين الشرق الأوسط؛ كما نعرب عن تضامننا الكامل مع الصحفيين وغيرهم من مسؤولي الإعلام والمساعدين في قناة الجزيرة وغيرها من وسائل الإعلام المستهدفة.

ونوصي في هذا المؤتمر بما يلي:

## أولا: سلامة الصحفيين

يقر المؤتمر بالقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن في السنوات الأخيرة، والتي تعرب عن أسفها لتأثير الاعتداءات على الإعلاميين على حق الجمهور في الحصول على المعلومات، كما تعرب عن قلقها إزاء التأثير السلبي لهذه المخاطر على وسائل الإعلام ككل، وخاصة عندما ترتكب دون عقاب.

كما يقر المؤتمر بأن عمل الإعلاميين غالبا ما يعرضهم لخطر الترهيب والمضايقات والعنف (قرار مجلس الأمن ٢٢٢٢ (٢٠١٥)، وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ٢/٣٣ المؤرخ ٢٩ أيلول / سبتمبر ٢٠١٦، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٢/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥ بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب)، وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد على ضرورة ضمان المساءلة عن جميع أشكال العنف ضد الصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام كعنصر أساسي في منع حدوث هذه المخاطر في المستقبل.

يشجع المؤتمر وضع صك دولي ملزم جديد مكرس لسلامة الصحفيين، بما في ذلك آلية تنفيذ محددة، من شأنها أن تحسن الاستجابة الدولية للهجمات ضد الصحفيين وتدعم ثقافة الإفلات من العقاب. إن وضع اتفاقية حول سلامة العاملين في وسائل الإعلام، والتي يمكن التفاوض بشأنها في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، من شأنه أن يدعم تنظيم الالتزامات ذات الصلة والتي لا يمكن استنتاجها من النصوص القانونية المتعددة مما يجعلها في متناول صانعي القرار وسلطات إنفاذ القانون، إلى جانب مراعاة معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني لوضع الصحفيين.

وتشمل هذه الاتفاقية، على سبيل المثال، الالتزام بحماية الصحفيين من الاعتداءات على حياتهم، والاعتقال التعسفي، وحملات العنف والترهيب، والالتزام بالحماية من الاختفاء القسري والاختطاف (من جانب موظفي الدولة أو الجهات الفاعلة الخاصة)، والالتزام بتنفيذ وإجراء تحقيقات فعالة في التدخلات المزعومة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة؛ في سياق النزاع المسلح، والالتزام بمعاملة العاملين في وسائل الإعلام والمنشآت ذات الصلة بوصفهم أعيان مدنية (ومن ثم استثنائها من الاهداف العسكرية) مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة أثناء القيام بالعمليات العسكرية لتجنب المخاطر بهدف حماية الصحفيين الذين يقدمون تقارير في مناطق النزاع.

ويؤكد المؤتمر أنه ينبغي توسيع نطاق الأحكام القانونية الحالية إلى ما هو أبعد من الالتزام بحماية الصحفيين من الاعتداءات على حياتهم، بما في ذلك الاختفاء القسري والاختطاف (من جانب الجهات الحكومية أو الخاصة)، والاعتقال التعسفي، والترهيب، والترحيل / رفض الدخول، والمصادرة / إلحاق الضرر بالممتلكات إلى جانب أشكال العنف الأخرى التي تعرض لها الصحفيون خلال الربيع العربي في عام ٢٠١١، مع ضرورة مواصلة تطوير قراري مجلس حقوق الإنسان دإ – ١/٢ و دإ – ١/٩ بشأن الهجمات على المنشآت الإعلامية وتوفير ممرات آمنة لوسائل الإعلام في مناطق النزاع.

وبناء عليه، يدعو المؤتمر الحكومات إلى:

١. الاعتراف بجميع التوصيات والعهود والإعلانات والقرارات التي أصدرتها أو أقرتها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة واليونسكو ؛

٢. تنفيذ خطة العمل الأخيرة للأمم المتحدة وتعزيز عملها مع المنظمات المكرسة لسلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام؛

٣. الإقرار بقبول الالتزامات بمنح الصحفيين الحماية كمدنيين في حالات النزاع؛

٤. تعزيز القوانين الوطنية بما في ذلك القوانين الجنائية وإصلاح نظام العدالة لوضع حد للإفلات من العقاب وتوفير المساعدة القضائية والتشريعية لمنع الانتهاكات الخطيرة للقوانين الإنسانية الدولية بما في ذلك استهداف الصحفيين.

كما يدعو المؤتمر وكالات الأنباء إلى الإقرار بواجبها المتمثل في رعاية جميع صحافييها، ولا سيما المسؤولين عن جمع الاخبار والموظفين أو العاملين المستقلين ومسؤوليتها عن تنظيم دورات تدريبية في مجال السلامة البيئية وتوفير المعدات ذات الصلة وذلك في أوقات النزاعات أو غير ذلك.

## ثانيا: حرية وسائل الإعلام

إيماناً بأن حرية التعبير هي احد حقوق الانسان الأساسية والمنصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، والتي تنص على انه "لكلّ شخص حقّ التمتّع بحرّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود."؛

وهدياً بما أقرته اليونسكو في هذا الصدد وإيماناً بدور الدول في ضمان عدم تعارض التشريعات المصممة لمعالجة شواغل الأمن القومي والجريمة مع قوانين حماية المصادر إلا في ظروف استثنائية محددة بدقة، على ان تضع الدول قوانين لحماية حقوق المصادر،

يدعو المؤتمر الحكومات إلى الاقرار بحق المنظمات الإعلامية في الإبلاغ بحرية ودون أي تدخل من جانب الحكومة والسماح للمواطنين بالحصول على المعلومات ذات الصلة بالحكومة ومؤسساتها في سبيل تحقيق الشفافية والمساءلة.

كما يدعو الحكومات إلى الحد من تقييد إمكانية وصول وسائل الإعلام ووضع حدود للإبلاغ والحصول على المعلومات وضمان الشفافية والاستقلالية في البت في القرارات المتعلقة بالنشر.

كما يقر المؤتمر بالدور الحيوي الذي تؤديه نقابات العمال في دعم حرية التعبير للصحفيين والدفاع عن حق الصحفيين في الإبلاغ عن القضايا المثيرة للجدل ومنحها سلطة المساءلة.

وإدراكا لمخاطر وضع حدود قانونية للتعبير، والسماح للدول بالتدخل في النشر عبر الإنترنت، يدعو المؤتمر الحكومات والمنظمات الإعلامية إلى العمل على تحدي خطاب الكراهية، بما في ذلك معاداة المرأة والعنصرية والإسلاموفوبيا ومعاداة السامية، والإيمان بتشجيع تعددية الأفكار والإيديولوجيات كأحد الحلول لمواجهة التعصب والتحيز.

كما يدعو المؤتمر الصحفيين إلى احترام مدونات قواعد السلوك التي تطالب بضمان الإنصاف والدقة والحاجة إلى معارضة آلية "كبش الفداء" ضد الأقليات والقضاء على التحامل والجهل.

## ثالثا: حقوق العمال الدولية

يقر المؤتمر بالارتباط الوثيق بين حرية التعبير– خاصة فيما يتعلق بوسائل الإعلام– وحرية العاملين في وسائل الإعلام للاضطلاع بدورهم المهني دون ترهيب أو تمييز.

وإيمانا بالدور المركزي لمنظمة العمل الدولية في وضع وتنفيذ معايير العمل العالمية، يقر المؤتمر بالمبادئ الحيوية المنصوص عليها في الاتفاقيات الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية بما في ذلك الاتفاقية الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي– ١٩٤٨ (رقم ٨٧) و٢، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية– ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، والحق في شروط عمل عادلة ومناسبة هدياً بما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإيمانا بقدرة نقابات العمال على حماية الحق في حرية التعبير والدفاع عنه من خلال مدونات قواعد السلوك ووضع المعايير المهنية والمساعي الجماعية، يدعو المؤتمر الحكومات إلى احترام أحكام المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتصرف وفقا لاتفاقيات منظمة العمل الدولية.

كما يقر المشاركون على الموافقة على رفع التوصيات الماثلة إلى المؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية؛ كما يوصي المشاركون بإعتبار جميع أوراق العمل وتقارير جلسات العمل وثائق رسمية مع اعتماد نشرها بموافقة معديها.

وأخيرا، يعرب المشاركون عن تقديرهم وخالص شكرهم للجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر على جهودها في تنظيم مؤتمر الدوحة ويدعو اللجنة إلى مواصلة عملها مع الأطراف المعنية الأخرى لتنفيذ التوصيات المعتمدة.

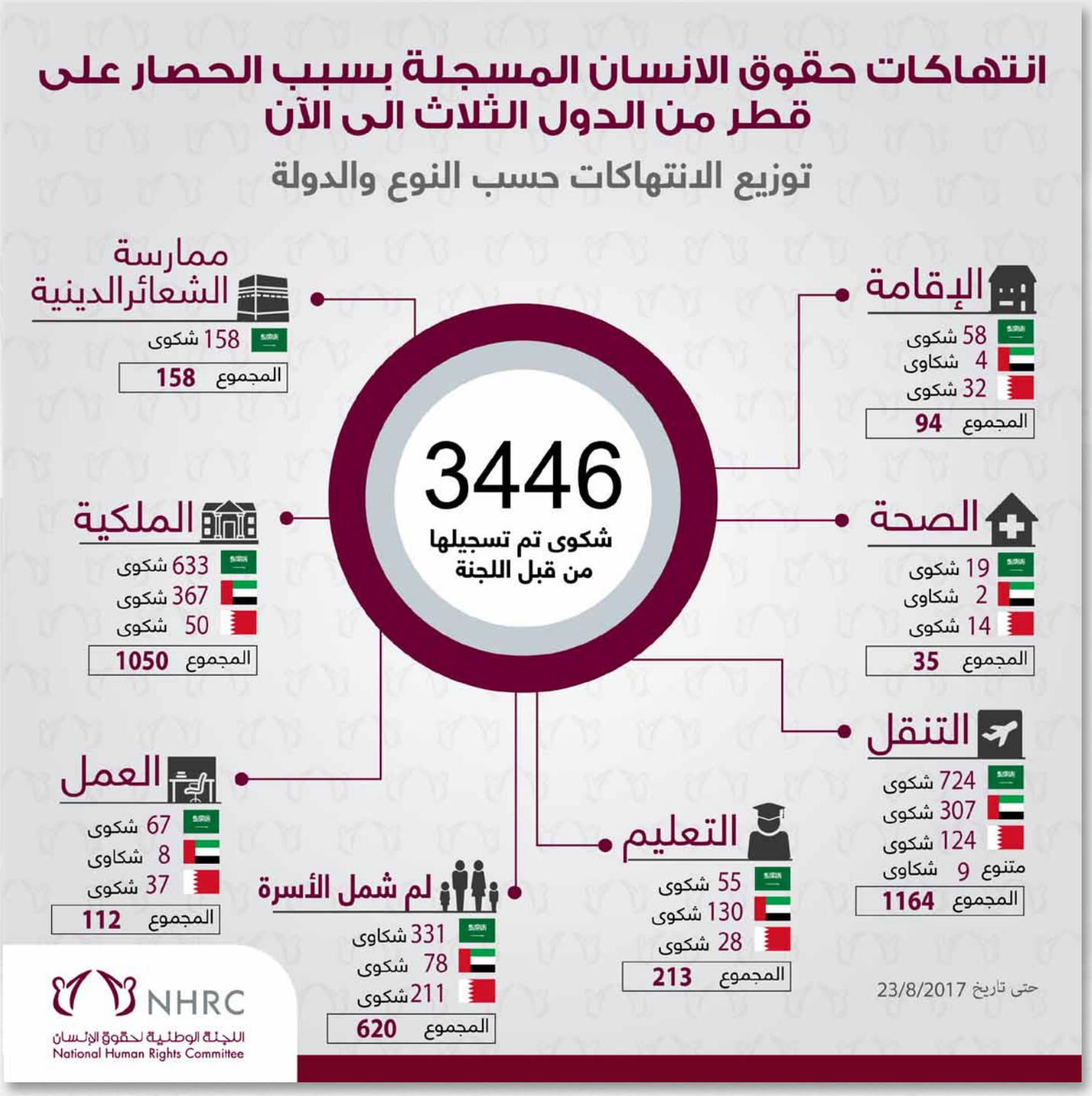
انتهاكات حقوق الانسان المسجلة بسبب الحصار على قطر من الدول الثلاث الى الآن
توزيع الانتهاكات حسب النوع والدولة
3446
شكوى تم تسجيلها من قبل اللجنة
ممارسة الشعائرالدينية
158 شكوى
المجموع 158
الإقامة
58 شكوى
4 شكاوى
32 شكوى
المجموع 94
الملكية
633 شكوى
367 شكوى
50 شكوى
المجموع 1050
الصحة
19 شكوى
2 شكاوى
14 شكوى
المجموع 35
العمل
67 شكوى
8 شكاوى
37 شكوى
المجموع 112
التنقل
724 شكوى
307 شكوى
124 شكوى
متنوع 9 شكاوى
المجموع 1164
لم شمل الأسرة
331 شكاوى
78 شكوى
211 شكوى
المجموع 620
التعليم
55 شكوى
130 شكوى
28 شكوى
المجموع 213
حتى تاريخ 23/8/2017
NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

# نماذج من ما تداولته وسائل الإعلام المحلية والعالمية
## حول إنتهاكات أزمة الحصار على دولة قطر

# نماذج من ما تداولته وسائل الإعلام المحلية والعالمية
## حول إنتهاكات أزمة الحصار على دولة قطر

# نماذج من ما تداولته وسائل الإعلام المحلية والعالمية
## حول إنتهاكات أزمة الحصار على دولة قطر